التحرير

سياسية اخبارية جامعة

إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

ISSN 2382-2643

متى يعي الناس أن الداء هو النظام الوضعي

الحوار «الصنم»:
«وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ»

في الاحتفال بذكرى يوم أوروبا في تونس
«الجرندي» يؤكّد عمق التبعيّة لأوروبا

الأحد 15 شوال 1443هـ الموافق لـ 15 ماي 2022م العدد 391 الثمن 1000مليم

أمريكا تواصل محاولات الاختراق في تونس

«مذكرة تفاهم» بين وزارة الداخلية ومعهد الولايات المتحدة للسلام

النظام الوضعي الحالي للسلطة القضائية يضمن أن يكون الحق للقوي ولا يحقق العدالة

سلطة التنسيق الأمني الفلسطينية شريكة مع الاحتلال في كل جرائمه

الحـــــوار «الصـــــنـــم»

«وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ» النور (48)

نجح قيس سعيد في قصر أعمال خصومه السياسيين، ومزاحميه على الخدمة، منذ أن تفرد بكل السلطات بمباركة خارجية ماكرة، تبدي رفضها لتمشيه وتفتح أمامه مجال إنفاذ خارطة طريقه التي أعلن عنها في ديسمبر الماضي، والتي تشمل استمرار تجميد البرلمان، ثم حله فيما بعد «حفاظا عن الدولة ومؤسساتها» والاستفتاء على «دستور» لحين إجراء انتخابات تشريعية في البلاد، على المطالبة بحقهم في مشاركته حوارا لا يعلم آلياته ولا ضوابطه إلا هو ومن يرعاه.

وبذلك توافقت القوى الخارجية، المهيمنة على كل مفاصل الحياة في بلادنا، مهما كانت درجة تنافسها على النفوذ، واختلافها فيما بينها على المنافع، والقابضة بكل قوة برقاب الطيف «السياسي» على إبقاء النظام الرأسمالي الذي أقحم في حياتنا، نحن وسائر المسلمين، بالحديد والنار وخيانة الخونة، رغم ما جرّه علينا من مآسي ونكبات، بعيدا عن دائرة النظر والبحث، وخاصة بمنأى عن الخوض فيه في منتديات العامة ومجالسهم. وظلت الأوساط السياسية بكل مشاربها الفكرية وانتماءاتها الإيديولوجية أسيرة الخوض في كل ما هو شكلي وإجرائي: كشكل النظام رئاسي أم برلماني، أو من مثل القانون الانتخابي، أيها أفضل التصويت على القوائم أم على أساس النظام الفردي. وبلغ نجاحه حدا جعل من «النخبة»، من أبنائنا، التي تربت على عينه في جامعاته أو في المؤسسات التي يرعاها في بلداننا، من مثقفين وإطارات ومسئولين أكثر إخلاصا في غرس ثقافته ومفاهيمه بين أهلنا، وهم أشد الناس عداوة لثقافتنا وأوغر صدر في تنفير ناشئتنا منها وتحقيرها في عيونهم.

وعلى هذا، يقدّم قيس سعيد نفسه أنه الوحيد القادر على فك صاعق الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها تونس وتهدد بالانفجار، والتي حمل المسئولية فيها على من ساهموا في تقويض الديمقراطية: إذ لا عودة إلى الوراء، فلا صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف مع من خرب البلاد وعاث بها فسادا، فحواره، الذي «سيخرج تونس من أزمتها» لن يكون منتجا إلا مع المنظمات الرئيسية في تونس، في إشارة إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، والهيئة الوطنية للمحامين بتونس، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وبعض الشخصيات يختارهم هو بمقاييسه الخاصة.

في المقابل ظلت آلية الحوار ذاك «الصنم» الذي يرقص حوله عُبّادُه، إذ لم يجد أمثلهم طريقة في الدعوة إلى الحوار والمشاركة فيه، إلا الإصرار على جمع مختلف الفرقاء، من أجل الالتقاء، بزعم إنقاذ تونس من الخطر الذي يتهددها، ثم لا ضير بعد ذلك من العود إلى الاختلاف والصراع.

هكذا بكل بساطة يدعى إلى الحوار ويقع الإصرار على إنفاذه بإشغال الناس عن الحلول الجذرية لمشاكلهم وهمومهم، وتهدر فيه الطاقات الجمة، إشباعا لشهوة الحكم عند من لا يقدر شؤون الناس حقها، وليس له فيها إلا انبهار المهزوم أمام الغالب. فمن العبث التنادي اليوم إلى فكرة التوافق،

مع اليقين أن لا جامع لانعدام قاعدة الربط إلا إنكار الحقائق القطعية.

من جديد، بزعم إنقاذ البلاد بالاجتماع حول حق التفاوض، ثم ليكن الحق في الاختلاف والتنازع من جديد. فهل من فعل العقلاء إنكار ما ارتضاه رب الكون لعباده؟ أليس ذلك هو الخسران المبين؟

أبعد كل هذه الآلام التي تحملتها الشعوب، في غياب شرع الرحمن من نظم سياسية لم تقم إلا على تمكين الطغاة من مصائر الناس وسوغت لهم التشريع لخلق الله على مقتضى أهواءهم وما يزينونه للناس من ضلال؟ فإن علومكم السياسية، وشهادات عدتم تزهون بها وقد ضللكم بها كُهّان المعبد الديمقراطي لا تعني لنا شيئا، فقد جاء نظام الحكم الإسلامي والقائم على عقد الرضا والاختيار، بين الناس وإمامهم، لإقامة شرع الله العزيز الحكيم، لينسفها ويظهر زيفها، حين يصدع أميرهم يوم البيعة: «الضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله، والقوى فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء الله».

أم أن حواركم سيقيم في الناس نظاما اقتصاديا أهون شروره، انبناؤه على مفهوم الندرة النسبية للسلع والخدمات، والذي يكون علاجها عند من وشح صدور خبرائكم بشهائد، لا ترى من حل إلا بالحد من نسل الإنسان بالقتل والحروب ونشر الأوبئة والإخصاء. ونظام الإسلام يدعو الناس إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم حين قال: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه). أم ستظلون تعتبرون تحصيلكم فائضا من عملات المستعمرين الكفرة، الورقية نجاحا لكم، وتصرون على الإعراض عن الحل الشرعي في جعل النقد على أساس قاعدة الذهب والفضة؟

هل حواركم سيعلن براءتكم من اتفاقيات الجندر وسيداو والمثلية والحريات، فولي أمرنا أعلمنا أنه لا تشيع الفاحشة في قوم قط إلا عمهم الله بالبلاء، وأن حياتنا الاجتماعية يضبطها عقد شرعي يقوم على أساس الإيجاب والقبول فتتحدد به الأنساب والحرمات وتثبت به الحقوق.

أين سيقودكم حواركم وأنتم في اختبار صلاحية أمام أسيادكم الغربيين في صراعهم الفكري الثقافي الحضاري مع أمة الإسلام التي استفاق ماردها لينفض عن كاهله غبار العقود وليعيد عجلة الزمان إلى مدارها الصحيح، وأبناؤها أدركوا جليا أنه لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل، وأن الطاعة عليهم لإمامهم ما أطاع الله ورسوله، فإذا عصى الله ورسوله فلا طاعة له عليهم».

فإذا كان من سنن الله في خلقه أن حكام كل قوم لا يكونون منهم إلا إذا محضوهم النصح وساسوهم بما يحفظ بيضتهم ويدرأ عنهم عدوهم، فهل حكامنا منا؟ أما إن كان من ناحية العرق فنعم، وأما أنهم يمثلوننا بوصفنا مسلمين ويسيرون فينا بما قضى علينا ربنا فليسوا مناً ولسنا منهم... فأنّى تكون لهم طاعة، وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم لكعب بن عجرة: (أعاذك الله من إمارة السفهاء) قال: وما إمارة السفهاء؟ قال: (أمراء يكونون من بعدي، لا يهتدون بهداي، ولا يستنون بسنتي، فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فأولئك ليسوا مني ولست منهم، ولا يردون عليَّ حوضي، ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فأولئك مني وأنا منهم وسيردون عليَّ حوضي...) رواه أحمد واللفظ له والبزار

أ. عبد الرؤوف العامري

متى يعي الناس أن الداء هو النظام الوضعي

أ. حسن نوير

بلغت الأزمات في تونس مداها وطفح الكيل فلم يعد بمقدوره استيعاب نصف أزمة. انسداد سياسي يتخلله عبث صبياني أبطاله السلطة ومن يعارضها. تدهور اقتصادي محاط بعجز الدولة عن ايجاد حلول وانقاذ البلاد من هاوية الضياع. حكومة تعقبها أخرى, وجوه تظهر وأخرى تضمحل والوضع دوما يغير إلى الأسوأ. مع كل انتخابات جديدة يستبشر الكثيرون بالوافدين الجدد على الحكم, وكلهم أمل في ألاّ يكونوا كسابقيهم، بعد أن أقنعهم دجالو ومشعوذو النظام الوضعي بأن من يرنو إلى حياة كريمة ويحصل على معيشة تليق به كانسان يجد ضالته في توجهه إلى صندوق الاقتراع واختيار من يحقق له كل طموحاته, بحركة بسيطة يمكن تغيير الأوضاع وإن بقي الحال على ما كان عليه بعد الانتخابات يجب انتظار الانتخابات التي تليها ثم الذي تليها, وهكذا دواليك. وهذا ما حصل في تونس, كان الناس يأملون خيرا في الذين جاءت بهم صناديق الاقتراع بعد الثورة, وبمجرد أنهم أُنتخبوا من الشعب حتما سيكونون مغايرين لبن علي وزمرته وفات هؤلاء أن من انتخبوهم سيحتكمون للنظام ذاته الذي ساهم به "بن علي" ومن قبله "بورقيبة" سوء العذاب, مع فارق وحيد يتمثل في التخلي عن القمع وسياسة البطش التي انتهجها "بن علي" مع الابقاء على باقي أركان هذا النظام. فقر, بطالة، تهميش، غياب كلي لمعنى الحياة الكريمة. بل ازداد الوضع تدهورا رغم التغيير الحاصل على مستوى الأشخاص المؤثثين لسدة الحكم.

منذ "بورقيبة" إلى اليوم الدولة لم تتغير رغم تعدد التسميات وعدم تغير الدولة مأتاه الإبقاء على النظام الوضعي والخضوع التام لتشريع البشر والصد عن التشريع الالاهي ونبذه وراء الظهور. هذا ولما استشعر سدنة النظام الوضعي يأس الناس من كل مكونات المشهد السياسي في تونس أخرجوا نسخة غير مألوفة ولا تشبه الطبقة السياسية في شيء سواء أحزابا أو مستقلين, هذه النسخة هي الرئيس "قيس سعيد". بهذه المواصفات كان الجزم بأنه سيخرج البلاد والعباد من الضيق الذي هم فيه فهو لم يتورط كمن سبقه في المساهمة فيما آلت اليه الأوضاع في تونس وبعيدا على كل الشبهات.

سكن "قيس سعيد" قصر قرطاج وتمكن من ابعاد كل من فقدوا ثقة الناس وتحوم حولهم شبهات عدة ورفض أن يقاسموه الحكم لا من بعيد ولا من قريب مما رفع منسوب التفاؤل لدى الساخطين على من كانوا في الحكم قبل أن يعلن "سعيد" عن "اجراءاته الاستثنائية" وأصبح يدور عن ما قبل 25 جويلية وعن ما بعدها، والمعنى أن ما هو قبل يعني الفساد والافساد والمتاجرة بقوت الناس وتجويعهم، ونهب ثرواتهم واغتصاب حقوقهم، وما هو بعد, يعني القضاء على الفساد والمفسدين والمنكلين بالناس وسارقي قوتهم والمتاجرين بآلامهم..

استأثر "قيس سعيد" بالسلطة وبات الجميع يترقب أول قطرة من الغيث المنهمر من سحابة اجراءات الرئيس الاستثنائية. مرت الأيام ولم يأتي ولو مؤشر بسيط على أن الفرج قادم, وكما هو الحال مع فترات الانتظار, السابقة تعكرت الحالة بشكل غير مسبوق. مواد أساسية غير متوفرة. غلاء فاحش. انهيار شبه كلي للمقدرة الشرائية ودولة يطرق الافلاس بابها في كل آن وحين، ومع ارتفاع وتيرة الأزمات ارتفعت وتيرة المزايدات بين الرئيس ومناوئيه, فهو رمى بوزر ما تمر به البلاد بمنظومة ما قبل 25 جويلية وخصومه يتهمونه بالعجز عن تحسين الأوضاع والفشل في الوصول بالبلاد إلى بر الأمان, خاصة أنه متحكم في جميع مفاصل الدولة ولا يوجد من يعرقل مسعاه بالدفع بالبلاد نحو الأفضل. لم يتغير شيء ولن يتغير, ولو جيء بأكثر الناس اخلاصا وأشدهم حرصا على مصالح البلاد والعباد مادام يطبق نظام وضعي صاغته أهواء البشر ومجافي لشرع الله. فالمحاسبة التي يلوح "قيس سعيد" بسيفها صباح مساء لا يمكن تنفيذها لأن القوانين المنبثقة من النظام المطبق سُنت لتحمي أصحاب النفوذ المالي والسياسي وما يقوم به "قيس سعيد" مجرد فرقعات وايغال في الشعبوية ليس إلا, حتى وان سن قوانين غيرها لن يتغير من الأمر شيء لأنها وضعية ولا تختلف عن سابقاتها الا من حيث الشكل, والرئيس مصر اصرارا على الاحتكام لغير شرع الله، كذلك تشديده على محاربة المتاجرين بقوت الناس والمتسببين في الغلاء الفاحش بسبب الاحتكار, لن نرى لها أثرا البتة لأن الدولة بموجب النظام الوضعي تتيح لفئات معينة تتمتع بالنفوذ أن يحتكروا كل ما هو أساسي في حياة الناس, فعلى سبيل المثال لا الحصر الارتفاع المشط في الأعلاف وما رافقه من غضب عارم في صفوف منتجي الحليب ومربي الأبقار مرده احتكار شركات محددة لتوريد وانتاج الأعلاف وتحكمها دون غيرها في القطاع حيث هناك 12 شركة 7 شركات تتبع مجمع "بولينا" والبقية تتبع شركة "ألفا" والشركة" المتوسطية للحبوب" تورد 80 بالمائة من الأعلاف في حين تورد الشركات الأخرى 20 بالمائة المتبقية وهذا ما يتيح لهذه الشركات مجالا واسعا لتحديد السعر لا بحسب العرض والطلب وتقلبات السوق العالمية ولكن حسب استراتيجيتها الربحية, وهذا ما يجعلها مستفيدة في كل الأحوال سواء خلال انتاج وبيع الأعلاف أو عند انتاج لحوم الدواجن كما هو الحال بالنسبة لشركة "بولينا", هذا دون الحديث عن انعدام الجودة والأداءات المجحفة على الأعلاف الخشنة الضرورية لإنتاج الحليب واللحوم ك" الصوجا" و" الفصة" و"الذرة" التي يتم استيردها بالعملة الصعبة وخاضعة للمضاربات بين كبار التجار والمجامع المهنية. ومع احتكار الشركات الكبرى لإنتاج وتوريد الاعلاف قلصت الدولة من مساحات المراعي وتلك المخصصة لزراعة الأعلاف ك "القرط" مثلا" كما فعلت مع المساحات المخصصة لزراعة القمح بنوعيه اللين والصلب, وكلنا يعرف الأزمة التي شهدتها البلاد في مادة الدقيق مؤخرا.

يحصل هذا والرئيس منشغل بمطاردة تاجر صغير هنا وأخر هناك أمام العدسات أو يظهر وهو يرغي ويزبد متوعدا المحتكرين بالويل والثبور والحال أن الدولة تحمي الحيتان الكبيرة بموجب قوانينها الوضعية التي حيكت لتحمي فئة على حساب أخرى وتحت وطأة نظام صاغته الأهواء البشرية, وهي ذاتها التي تسهر على تطبيقه. وما قلناه عن قطاع الأعلاف ينطبق على سائر القطاعات الأخرى كالصحة والتعليم وكل مرافق الحياة. فمتى يعي الناس أن الداء هو النظام الوضعي والقوانين المنبثقة عنه ولا علاقة للأشخاص ولو أنهم من نتاجها وهم يمثلون احدى أزمات هذا النظام المأزوم.

تونس دولة مستقلّة ذات سيادة ... حديث خرافة

12 ماي في ذكرى "الجلاء الزراعي"،
النّظام يصنع الجوع
الزيادات المشطّة في أسعار العلف

أعلنت الحكومة زيادة في سعر العلف بنحو 300 دينار للطن الواحد من الأعلاف المركبة، أي بمقدار 15 دينار لكيس العلف بوزن 50 كلغ، فأصبح سعره عند الشّراء بـ79,500 دينارًا.

الفلّاحون يحتجّون ويصرخون فهل من مجيب؟؟

ومن جرّاء هذه الزيادات الظّالمة، تصاعدت احتجاجات مربي الدواجن والمواشي ومنتجي الحليب في مناطق كثيرة من تونس وخاصة في ولايات المهدية وجندوبة وبنزرت وصفاقس والمنستير.

وبلغت الاحتجاجات أوجها يوم الاثنين 9 ماي 2021 في عدة جهات من بينها ولاية المهدية التي تعمّد فيها منتجو الحليب ومربو الأبقار سكب كميات من الحليب أمام مقر الولاية ورفعوا شعارات تطالب بالتراجع عن الزيادات المشطّة في العلف التي أعلنتها الحكومة الأيام الأخيرة، وأغلق الفلاحون من مربي الدواجن الطرقات الرئيسية في عدة مناطق فلاحية وتصاعدت تحركاتهم لعلّ السلطات تتراجع عن الزيادات المعلنة في الأسعار.

وأمام معتمدية الساحلين من ولاية المنستير، وقف عشرات الفلاحين محتجّين مطالبين الحكومة بالترفيع في سعر الحليب من جديد بعد الزيادات الأخيرة. وقد بدت عليهم علامات الحيرة من مستقبل القطاع الذي يعاني من مشاكل متراكمة.

تصريحات وزير الفلاحة ... العجز

طلع علينا وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية محمود إلياس حمزة، يوم الثلاثاء 10/05/2022، في القناة الوطنية، ليقول أنه سيقع مراجعة سعر البيع الحليب والبيض والدجاج من أجل ضمان هامش الربح بالنسبة للمنتج. وأدّه سيقع اعتماد هذه الزيادات بداية من يوم 12 ماي الجاري، بمناسبة ذكرى الجلاء الزراعي. ودعا الوزير المواطنين إلى تفهم هذا القرار ومساندة الفلاح التونسي في هذا الوضع الدقيق. وأرجع حمزة غلاء أسعار المواد الأولية في تونس إلى الحرب في أوكرانيا.

التّحرير:

الفلاحة في تونس تنهار، والفلّاحون مهدّدون في قوتهم والوضع الاقتصادي يسير بهم إلى الإفلاس، وقد يضطرّون إلى بيع أغنامهم بسبب تعجيزهم عن مجابهة التكاليف المرتفعة.

فإذا انهارت الفلاحة في تونس فماذا بقي إلا المجاعة؟ نعم المجاعة، لأنّ الفلّاح غير قادر على الإنتاج، وإن بقي لبعضهم شيء من قدرة فستكون الأسعار خياليّة لن يقدر النّاس معها على الشّراء.

فإلى أين؟

أمّا الحكومة فماذا تفعل؟

الوزير، يطلبُ من النّاس الصّبر والتّفهّم، (هكذا) التفهّم والصّبر وهو يتحدّث مفتخرا بالجلاء الزّراعي، أليس هذا عجيبا غريبا؟ الجلاء الزّراعي يعني تحرير الأرض من مستعمرها، وعودتها إلى أهلها لينتجوا وليترفّهوا، لكن هل تحرّرت الأرض هل تونس مستقلّة فعلا؟؟

حديث الاستقلال حديث خرافة، يكذّبه الواقع

تستورد تونس حوالي 80٪ من حاجاتها من القمح من الخارج وبخاصّة من روسيا وأوكرانيا، وباندلاع الحرب الروسية ضد أوكرانيا فقد أصبحت تونس من الضحايا غير المباشرين لهذه الحرب، وتهدد خبز التونسيين من حيث الوجود ومن حيث السّعر، وعلى الرغم من إعلان وزارة الفلاحة بأن كمية القمح آمنة حتى نهاية هذا العام إلا أن سعر القمح قد ارتفع بشكل كبير بسبب الحرب في أوكرانيا وتعطل التصدير من روسيا وأوكرانيا. وارتفاع أسعار القمح هو أولى الغيوم السوداء! وأدّت العقوبات الغربية على روسيا إلى ارتفاع أسعار الشحن والنفط، فكان من الطّبيعي أن ترتفع أسعار المحروقات ومن ثمّ ترتفع أسعار كلّ شيء ارتفاعا جنونيّا ممّا يزيد في إرهاق ميزانية الدولة التي يرهقها أصلاً الفساد وسوء التدبير الحكومي، فارتفعت أسعار الأعلاف للدواجن والماشية والأسمدة بشكل كبير عالمياً بعد تعطل توريدها من روسيا أو لأن إنتاجها عالمياً خاصة في أوروبا يعتمد على الغاز من روسيا، فكان من الطّبيعيّ أن ترتفع أسعار الأعلاف بكيفيّة غير مسبوقة حتّى صار الفلّاح في تونس على أبواب العجز عن الإنتاج وصار طعام التونسيين يتهدّده خطر الوجود أصلا.

النّظام في تونس الذي لا ينفكّ يتفاخر بالاستقلال ويحتفل بالجلاء الزّراعي، يقود تونس إلى المجاعة وذلك ليس لأنّنا نعيش في صحراء قاحلة أو أنّ الأرض الصّالحة للزراعة قليلة لا تكفي، وليس بسبب الجفاف أو نقص الأمطار، وليس بسبب قلّة كفاءة الفلّاحين. السبب في ذلك التبعيّة الذّليلة للغرب، بسبب النّهج الذي اختاره العلمانيّون في تونس منذ بورقيبة إلى قيس سعيّد كلّهم ساروا في نهج التبعيّة بوضعهم الأمن الغذائي لتونس تحت أياد أجنبيّة غربيّة.

فماذا ينقصنا في تونس لننتج أعلافنا؟ ماذا ينقصنا حتّى تزدهر الفلاحة، ماذا ينقصنا حتّى ننتظر طعامنا من الخارج؟ أين بذورنا التي ضيّعوها؟ الدّولة ومنذ بورقيبة تدعم السياحة والقطاعات الهامشيّة على حساب الفلاحة حتّى ساقوها إلى الدّمار. وصار شبح الجوع يُهدّد

الاحتفال بذكرى يوم أوروبا في تونس
المستعمر الأوروبي بعد نهب الثروة يريد أن يسلبنا شبابنا
و"الجرندي" يؤكّد عمق تبعيّة تونس لأوروبا

شارك وزير الخارجية عثمان الجرندي مساء يوم الاثنين 09 ماي 2022، في الاحتفال بالذّكرى الثّانية والسّبعين لـ"يوم أوروبا"، الّذي نظّمته بعثة الاتّحاد الأوروبي بتونس تحت شعار "الفرص المتاحة للشّباب".

وأكد الجرندي، وفق بلاغ صادر عن الخارجية "عمق الحوار السّياسي بين الطّرفين، الّذي تجسّد من خلال زيارات رئيس الجمهوريّة إلى بروكسال خلال سنتي 2021 و2022، إضافة إلى سلسلة زيارات مسؤولي الاتحاد الأوروبي إلى تونس، ومن أبرزها تنقل رئيس المجلس الأوروبي والمفوّض الأوروبي للجوار إلى تونس".

وذكر الوزير بأن تلك المحطات "أكد فيها الجانبان على مزيد دفع التّعاون المالي والرّقيّ بالشّراكة الاستراتيجيّة وتنويعها، بما من شأنه خلق فرص للشّباب، وتعزيز الرّوابط الانسانيّة والتّاريخيّة بين ضفّتي المتوسّط".

كما جدد الجرندي، بالمناسبة، التعبير عن "تشبث تونس بالخيار الديمقراطي"، مؤكدا أن "تونس تعيش مسارا إصلاحيا يؤسس لديمقراطية حقيقية وسليمة ترقى إلى تطلعات التونسيين". ودعى "الشريك الأوروبي" إلى دعم تونس خلال هذا الظرف الاستثنائي.

أمّا رئيس بعثة الاتّحاد الأوروبي بتونس، "ماركوس كورنارو"، فقد أشاد بمستوى العلاقات التّونسيّة الأوروبيّة في جميع المجالات، زاعما مواصلة الاتّحاد دعمه لتونس لاستقطاب مزيد الاستثمارات الأوروبيّة، فضلا عن مرافقة تونس للمضيّ قدما في تنفيذ الإصلاحات الاقتصاديّة ولخلق دعائم اقتصاد وطنيّ مستدام. كما عبر "كورنارو" عن التزام الجانب الأوروبي بتعزيز التعاون والشراكة في قطاع التعليم والتكوين، ودعم بعث المشاريع المبتكرة والأنشطة الثقافية والمدنية والجمعياتية لتمكين الشباب من فرص واعدة للنجاح.

التحرير:

ماذا تريد أوروبا من تونس؟ تريد شبابها؟

نعم المستعمر الأوروبي يريد شباب تونس وطاقاتهم ليسخّرهم، يريدهم عبيدا يشتغلون في مصانعه، يريدهم قوى عاملة يبني بها قوّته،

الوزير التونسيّ (جدّا) فرح مسرور بمستوى الاهتمام الأوروبي بشبابنا، ولا يرى مانعا من تقديمهم له،

الوزير يتكلّم بلغة الذّليل التابع، مسرور بدعم أوروبا ويدعوها شريكا (هكذا)، نعم الوزير يعتبر أوروبا شريكا، فعن أيّ شراكة يتحدّث، أوروبا هذه هي التي استعمرت تونس وحطّمتها تحطيما، هي التي صنعت مآسينا وآلامنا ويعتبرها الوزير شريكا، أوروبا هذه هي التي تنهب ثرواتنا وهي التي تكبّلنا بالقروض الربويّة المهلكة ويعتبرها الوزير شريكا وصديقا. أوروبا هي التي فرضت على تونس سياسات التبعيّة وجعلتها لا تملك من الأمر شيئا،

أوروبا اليوم في أزمة حادّة بسبب الحرب في أوكرانيا،

يزعم هذا الأوروبيّ أن الهدف هو مواصلة دعم الشعب التّونسي، فماذا حصدنا من دعم أوروبا لتونس طيلة عقود غير الذلّ والانكسار؟ فماذا حصدنا من دعم أوروبا لتونس طيلة عقود غير التبعيّة والأزمات؟

أين نحن الآن؟ ما وضعنا؟ نحن في أزمة خانقة بل قاتلة الجوع يتهدّدنا، واليأس يملأ القلوب ويُحبط العزائم، أليس هذا من جرّاء "الدّعم" الأوروبي؟

أن أوروبا ستواصل دعمنا في مجال التّعليم من أجل خلق فرص للشباب. وإذا ترجمنا هذا الكلام، بلغة الوقائع، أوروبا وضعت أياديها الآثمة على تعليمنا من أجل صناعة أياد عاملة ماهرة تستطيع الاشتغال بما تحدّده الشركات الأوروبيّة، فخلق الفرص للشباب هو في الحقيقة خلق الفرص للشركات الأوروبيّة بتوفير أياد عاملة ماهرة ورخيصة وانظروا إن شئتم إلى مراكز التّسويق الاليكتروني في تونس مثلا، فهي تشغّل الآلاف من أصحاب الشهادات لفائدة الشركات الأوروبيّة بأبخس الأثمان.

هذه هي إحدى حقائق الدّعم الأوروبي لتونس، أوروبا تضخ الأموال لا لتخفيف آلام التونسيين، فهذا آخر ما يمكن أن يفكروا به، إنما لاستمرار استخدام هذا المال المسموم في حرف مسار الثورة وشراء ذمم القادة والمسؤولين والحكومات الوظيفية المرتبطة، وضبط إيقاع الوقائع والمجريات على الأرض كما يهوى المخرج الأوروبي الذي يمسك الخيوط ويوزع الأدوار.

وكلمة السّرّ في مواصلة هذا الدّعم الأوروبي هي الدّيمقراطيّة، أي مواصلة التبعيّة فإعلان الجرندي أنّ تونس عازمة على مواصلة الإصلاح السياسيّ الدّيمقراطي، ما هو إلا استجابة للمشروطيّة الغربيّة على تونس، لأنّ أوروبا لا تريد تونس مستقلّة، لا تريدها أن تعود إلى تطبيق الإسلام لأنّ النّظام الإسلامي هو الوحيد الذي يُنقذ تونس من هذه التبعيّة وهو الوحيد الذي يجعل التّونسيين يستردّون بلادهم، وتغيير النّظام السياسي في تونس إلى نظام إسلاميّ يعني أيضا استقلالا في القرار ويعني تفكيرا جدّيّا في الازدهار والبناء وهذا يعني أنّ إمكانيّات تونس ستكون بأيدي أهلها،

إن الثورة في تونس ليست مشكلتها نقص الأموال والرجال، إنما في ارتباط من حكموا أمرنا واغتصبوا سلطان أمتنا بأنظمة تمكر بالثورة وأهلها بالليل والنهار ليحرفوا مسارها عن تحقيق ثوابتها ومن ثم القضاء عليها و على المخلصين من أبنائها.

وقد كان من أعظم مشاكلنا تأخر الناس في تبني مشروع واضح المعالم وعدم الالتفاف حول قيادة سياسية تحمل هذا المشروع الواضح تسير بالثورة على بصيرة وتنتشلنا من الواقع المؤلم الذي وصلنا إليه وتقودنا نحو تحقيق ثوابتنا وعلى رأسها إسقاط نظام التبعيّة والذلّ و إقامة حكم الإسلام على أنقاضه.

وختاماً، علينا التأكيد أن خلاصنا هو بأيدينا لا بأيدي أوروبا المتربّصة بنا وصانعة مأساتنا، ولا بأيدي نظام وحكومة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب.

أمريكا تواصل محاولات الاختراق في تونس

"مذكرة تفاهم" بين وزارة الداخلية ومعهد الولايات المتحدة للسلام

أعلنت وزارة الداخلية يوم الأربعاء 11 ماي 2022، عن توقيع مذكرة تفاهم بينها وبين معهد الولايات المتحدة للسلام في مجال التكوين وتعزيز القدرات، وذلك خلال حفل انتظم أمس الثلاثاء، بحضور ممثلين عن هذا المعهد والمكتب الدولي لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون بتونس وعدد من الإطارات السامية بوزارة الداخلية.

وتهدف هذه المذكرة، وفق بلاغ صادر اليوم ، إلى "تعزيز سبل التعاون في مجالات الحوكمة والتصرف الحديث وفض النزاعات والتخطيط الإستراتيجي وإدارة الحوار لبناء القدرات وتطوير قطاع الأمن وحقوق الإنسان وبناء السلام".

ولدى إشرافه على هذا الحفل، نيابة عن وزير الداخلية، أكّد رئيس الديوان، الطاهر بوسعادة في كلمة بالمناسبة على "دعم الوزارة لكل المبادرات الرامية إلى تكريس دولة القانون وإحترام حقوق الإنسان بما يتماشى مع المسار الإصلاحي الذي انتهجته الوزارة".

من جهته أكد ممثل معهد الولايات المتحدة للسلام على مواصلة دعم هذه المؤسسة لوزارة الداخلية في شتى المجالات ذات الاهتمام المشترك.

التّحرير:

معهد الولايات المتحدة للسلام بالإنجليزية: United States Institute of Peace) هي مؤسسة أسسها الكونغرس الأمريكي في 1984 ويقع مقرها في واشنطن العاصمة، ويزعم مؤسّسوها أنّ هدفهم منع النزاعات الدولية عنيفة وحلّها، وتعزيز الاستقرار بعد الصراع والتحولات الديمقراطية.

يتلقّى "معهد الولايات المتحدة للسلام" تمويلاته سنويًا من الكونغرس. في بعض الأحيان، يتلقى المعهد تمويلات من الوكالات الحكومية، مثل وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الدفاع.

أمريكا هي الدّولة المحاربة الأولى في العالم فهي وراء كلّ حروب العالم اليوم منها ما تشنّه بعسكرها ومنها ما تؤجّجه وتلهب ناره كما هو الحادث في أوكرانيا. وبعد أن تصنع أمريكا الحرائق والحروب ترسل منظّمات تصنعها لتخترق الدّول بزعم إحلال السّلام وإعادة الإعمار والبناء.

فمن "الانجازات" المزعومة لهذا المعهد الأمريكي للسّلام

العمل مع قادة المجتمع لبناء سلام قائم على علاقات الجوار في العراق. ومن حطّم العراق تحطيما؟ أليست هي أمريكا

العمل مع زعماء القبائل، المعلمين، وقادة المجتمع المدني لتدعيم صناعة السلام في السودان. ومن قسّم السّودان؟ ومن جعل السّودان يعيش المجاعة رغم أنّها قادرة أن تكون سلّة الخبز لكلّ البلاد الإسلاميّة؟ أليست هي أمريكا؟

تدريب المئات من القادة الدينيين النيجيريين الصغار، النساء، الشباب من جميع أنحاء البلاد ليصبحوا صناع سلام، والمساعدة على إرساء السلام في أكبر مساحة ممكن في مشهد الأحداث. ومن يعمل على السيطرة على البلدان الإفريقيّة؟ نيجيريا معلروفة بثرواتها النّفطيّة الضّخمة ولذلك فتّش فستجد أمريكا هناك فهل معهدها للسّلام هذا من أجل السّلام ونيجيريا تأكلها الأزمات، أم من أجل النّفط؟

العمل مع مجلس الأمن الدولي لعقد سلسلة من الاجتماعات بهدف المساعدة على تنمية استراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب. ومن صانع الإرهاب في العالم؟ أليست هي أمريكا؟

المساعدة على إرساء دور القانون، وإعادة البنى الأساسية في أماكن مثل أفغانستان، العراق، ليبريا، فلسطين، ونيبال. معهد السّلام في إفغانستان، فمن احتلّ أفغانستان عشرين عاما ثمّ تركها مدمّرة؟ ومن يدعم الكيان الصّهيوني في فلسطين ويمدّه بالسلاح والدّعم السياسي والمعنوي أليست هي أمريكا؟

إصدار سلسلة كتب بارزة عن سلوك ثقافة الحوار، field-de-fining textbooks on conflict management، والتدريب على طريق الانترنت المتاح عالميا. وهذا هو أسلوب الأمريكان في اختراق العقول والشّعوب

هذا هو معهد الولايات المتّحدة الأمريكيّة للسّلام الذي تتعاقد معه وزارة الدّاخليّة، ومن أجل ماذا؟ من أجل التّعاون الأمني، فهل تعرف أمريكا غير الهيمنة وإثارة القلاقل والحروب، والصّراعات، فأمريكا إذا عجزت عن إخضاع بلد أثارت فيه القلاقل والنّزاعات، عن طريق مثل هذه المنظّمات، زمع ذلك وزير الدّاخليّة يعقد معهم مذكّرة تفاهم، ويُدخلهم إلى وزارة الدّاخليّة التي هي وزارة سيادة، أليس هذا تفريطا في السّيادة لعدوّ ظاهر العداوة. ثمّ أين الرئيس قيس سعيّد أم إنّه لا يزور وزارة الدّاخليّة إلّا ليلا، من أجل منع مظاهرة، فماذا عن العدوّ الأمريكي؟ ماذا عن داعم الكيان الصّهيوني؟ ألا يمثّل اختراقا لوزارة الدّاخليّة؟ بلى إنّه اختراق وأيّ اختراق فمذكّرة التّفاهم التي وقّعتها وزارة الدّاخليّة تشمل الحوكمة والتصرّف وهذا يعني إطلاع الأمريكان على أدقّ الأسرار التي هي أسرار دولتنا، ومذكّرة التّفاهم تشمل التّخطيط الاستراتيجي نعم الاستراتيجي، بما يعني أنّ الأمريكان هم من سيضع الخطط لوزارة الدّاخليّة وزارة السيادة فاين السيادة؟ أليس هذا هو الاحتلال؟

أمريكا عدوّة للمسلمين عداوتها ظاهرة بيّنة، ومع ذلك يُدخلها الرئيس ووزير داخليّته ويمكّنونها،

فماذا يُمكن أن نسمّي هذا؟ أليس هو الخيانة بعينها؟

وماذا عن جماعة المعارضين للانقلاب وماذا عن جبهة الخلاص وماذا عن الوسط السياسي، هل عميت أبصارهم عن هذه الاختراقات؟ لا نراهم إلا موافقين عليها فهم لا ينتقدون الوزير ولا رئيسه إذا رهن تونس لأعدائها لأنّهم (ببساطة) يعتقدون اعتقادا في تبعيّة تونس للمستعمرين ولكن اعتراضهم على الرئيس ووزيره يأتي من باب الحسد فهم لا يريدون إلا المناصب والكراسي، فلذلك لا تراهم يتكلّمون عن هذه المذكّرة ولا يشيرون إليها مجرّد الإشارة، بل لعلّهم يحسدون الوزير ورئيسه على هذا "العطف" الأمريكي، ولقد سمعنا بعضهم يقلّل من شأن الاهتمام الأمريكي بالرئيس بدعوى أنّ أمريكا لا تُرسل إلى تونس في هذه الأيّام إلّ مسؤولين من درجة رابعة، فهو يريدهم من درجة لتكون التبعيّة والذّلّ من درجة أولى.

فأين رجال تونس؟ أليس الأوان أن نتخلّص من هذا الوسط السياسي الخرب، من هذا الوسط السياسي (رئيسا ومعارضة) العميل الذي لا يُحسن إلا الانحناء والذلّ.

دولة الاستقلال المزعوم في تونس والسياسات العمياء المدمّرة

الخبر:

كشف تقرير للأمم المتحدة صدر حديثاً أنّ شخصاً واحداً يهاجر من تونس كلّ 131 دقيقة، فيما يرتفع حاصل الهجرة اليومي في البلاد إلى 11 شخصاً، مرجّحاً أن تعيش تونس على وقع تهرّم السكان بعد ثلاثة عقود. وبيّن التقرير أنّ البلاد ستعاني من صافي الهجرة السلبية سنوياً، وأنّ معدل الإنجاب لن يتجاوز 2.2 مولود لكلّ امرأة في العقود الثلاثة المقبلة، مؤكداً أنّ هذَين العاملَين سيستمرّان ويسبّبان تخفيض معدّل النمو السكاني حتى يصل إلى صفر، علماً أنّ عدد السكان يبدأ بالانخفاض بعد عام 2058.

التّحرير:

المهاجرون هم القوّة الحيّة التي تفقدها البلاد يوميّا، تونس تنزف وتفقد قواها بسبب تسلّط العلمانيين عليها وبسبب السياسات العمياء التي فرضت ففي ستينيات القرن الماضي، قدّمت الحكومة التونسية أوّل برنامج لتحديد النّسل في أفريقيا للحدّ من النمو السكاني من أجل تحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولكن هل تحسّنت التنمية؟

بل على العكس فكلّ المؤشّرات تؤكّد أنّ السياسات الاجتماعية والاقتصادية فشلت ولم تزدد تونس إلا فقرا، وسيتحوّل هذا النقص الدّيمغرافي إلى أزمة بدأت بوادرها مع أزمات الصّناديق الاجتماعيّة، التي بدأت تعجز عن سداد رواتب المتقاعدين، وتفاقمت الأزمة مع صندوق التأمين على المرض لأنّ التهرّم السّكّاني يحتاج إلى مزيد العناية الصّحيّة المفقودة أصلا.

لقد سار العلمانيّون وراء نظريّات اقتصاديّة رأسماليّة تزعم أنّ النّموّ السكّاني يعرقل التّنمية ويزيد الفقر، اتّبعهم بورقيبة ومن معه ومن جاء بعده إلى اليوم، وقد فاتهم أنّ نمو السكان إذا أحسنت رعايته يساعد في النمو الاقتصادي وليس يضعفه، فالدول في أوروبا واليابان تستورد العمالة والمهاجرين للتعويض عن ضعف النمو السكاني لتنمية اقتصادها. فهل اتّعظ السياسيّون عندنا؟ هل بدؤوا بوضع استراتيجيّات للحدّ من نزيف الهجرة هل وضعوا أنظمة لاحتضان القوى الحيّة من أجل التنمية كما يزعمون؟

السياسيّون في تونس يواصلون الاتّباع الأعمى لـ"نصائح" السيّد الأوروبي، فيدفعون بالكفاءات إلى الهجرة بل يُجهّزونها لتهاجر (انظر مثلا نزيف الأطبّاء والمهندسين، في السنوات القليلة الماضية هاجر 39 ألفا من المهندسين، وأكثر من 9 آلاف طبيب). وفي المقابل مازالوا يصرّون على جلب الاستثمارات الأجنبيّة أي شركات عابرة للقارات باحثة عن يد عاملة رخيصة، فاهتمّت الدّولة في تونس بتكوين عمّال ماهرين قادرين على تلبية طلبات الشركات الأجنبيّة التي لم تأتي بالشّكل المنتظر أو الموعود فكانت النتائج كارثة بل مصيبة مئات الآلاف من حاملي الشّهادات العاطلين بل المعطّلين، الذين لم تترك لهم السّلطة والنّظام في تونس إلا الهجرة ولو كانت سرّا ولو كانت نوعا من الانتحار.

هذه هي تونس وأزماتها التي سببها عقول مظلمة لا تُحسن إلا التبعيّة لأوروبا ولأفكار أوروبا.

مداخلة الأستاذ: الهادي بن خذر – المحامي بصفاقس التي ألقاها في المؤتمر الدولي: أي دستور نريد؟

آلية التبني: منهجية عملية في مادة التشريع.

الأستاذ: الهادي بن خذر – المحامي بصفاقس

التشريع هي عملية سن القوانين والقوانين هي جملة من الأحكام القواعد ذات صبغة عامة ومجردة تنظم العلاقات داخل المجتمع.

1- مفهوم آلية التبني:

والأصل أن الناس مقيدون بالأحكام الشرعية المنزلة من الله ومنها القاعدة "الأصل في الأفعال التقيّد بالحكم الشرعي" استقراءا من قوله تعالي " وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ " وقوله تعالى " وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ" وقوله تعالي: " وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا".

فالله تعالى هو الذي يشرّع للناس ليس السلطان الذين يجبرهم على اتباعه لذلك فإنه لا محل للبشر في وضع أحكام لتنظيم علاقات الناس.

وبالاستثناء ينطبق من خلال قاعدة أن الأحكام الشرعية هي "خطاب الشارع المتعلّق بأفعال العباد".

وهذا الخطاب وردت به نصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية. وإفهام الناس فيها تحتمل عدة معاني حسب اللغة العربية وحسب الشرع فكان طبيعيا وحتيما أن يحلف الناس في فهمها وأن يصل هذا الاختلاف في الفهم إلى حد التباين والتغاير في المعنى المراد.

ومن هنا كان لابد من أن يكون هناك أفهام متباينة وأفهام مختلفة. لذلك قد يكون هناك في الحكم الواحد آراء مختلفة ومتباينة.

واختلاف الآراء في الحكم الواحد يحتم على المسلم الأخذ برأي واحد منها لأنها كلها آراء اجتهادية شرعية تترتب عليها أحكام شرعية. لكن حكم الله في حق الشخص الواحد لا يتعدد لذلك كان لابد من تعيين حكم واحد منها لأخذه وتبنيه ومن ثمة تنفيذه وهذا ما يسمى "بآلية التبني".

فالقاعدة هو وجوب العمل بالحكم الواحد الأمر الذي ينجر عنها وجوب التبن حكم معين، ولهذا كان واجبا على كل مسلم أن يتبنى حكما شرعيا معينا حين يأخذ الأحكام للقيام بالعمل سواء كان مجتهدا أو مقلدا، حاكما أو محكوما، وإذا تبنى حكما معينا صار هذا الحكم الشرعي هو حكم الله في حقه، وصار ملزما به يعامل بموجبه وحده لأن معنى تبني المسلم للحكم هو العمل به وتعليمه لغيره والدعوة له حين يدعو لأحكام الإسلام وإفكاره.

آلية التبني في التشريع أي في مادة سن القوانين هي كل ما يتعلق بالشأن العام ومجال رعاية شؤون الناس من قبل رئيس الدولة أو الخليفة وذلك أثناء قيامه بأعباء الحكم وإقامة أحكام الشرع على الناس. فإنه أثناء أداء هذه المسؤولية الجسيمة لابد له من اللجوء إلى آلية التبني وذلك باعتماد أحكام معينة يباشر بها رعاية شؤون الناس بحسبها.

2- شروط عملية التبني من قبل الدولة:

طالما وأن متعلق نشاط الدولة هو الشأن العام وما يتعلق برعاية شؤون الناس فإن رئيس الدولة في لإسلام مطالب بتبني أحكام معينة في ما هو عام لجميع المسلمين من شؤون الحكم وسلكنه كالزكاة والضرائب والعلاقات الخارجية وكل ما يتعلق بوحدة الدولة ووحدة الحكم.

ويكون التبني في هذه الحالات من قبل الخليفة أو رئيس الدولة واجبا لا جائزا لأنه بالنسبة لما يباشره من إعمال أمر لازم باعتباره مسلما ملزما بتسيير جميع أعماله حسب حكم معين هو حكم الله في حقه.

فكل ما هو من شؤون الحكم والسلطان فإنه داخل في الأعمال الأصلية من رعاية الشؤون وهي لابد من أن تسير حسب حكم واحد معين.

وبالنسبة لما يتعلق بوحدة الدولة فإنه يجب أن يسير حسب حكم واحد معين لأن وحدة الدولة هي جزء وكل عمل يؤدي إليها فهو فرض.

فمثلا حينما تبنى الخليفة أبو بكر حكم مقاتلة المرتدين حفاظا على وحدة الدولة التي هي فرض أمضى الحكم الذي تبناه على الجميع بمن فيهم المخالفين وتم تنفيذ ذلك الحكم بقتال أهل الردة رغم معارضة بعض الصحابة.

3- الدليل الشرعي لآلية التبني:

انعقد اجماع الصحابة على أنه للخليفة أي رئيس الدولة أن يتبنى أحكاما معينة وأن يلزم الناس بها وعلى المسلمين طاعتها ولو خالفت اجتهادهم والقواعد الشرعية المشهورة بذلك هي "للسلطان أن يحدث من الأقضية بقدر ما يحدث من مشكلات" و"أمر الإمام يرفع الخلافة" وقاعدة "أمر الإمام نافذ ظاهرا وباطنا".

وعلى الصعيد التطبيقي فقد تبنى الخليفة أبو بكر الصديق أحكاما شرعية ألزم الناس بها وتبنى من بعده عمر وعثمان وعلي أحكاما وألزموا الناس العمل بها، وقد سكت الصحابة على ذلك طوال عصرهم ولم يسمع عن أحد منهم أي إنكار في تبني أحكام وإلزام الناس بها.

4- حدود تطبيق آلية التبني:

إن خضوع الناس لأمر رئيس الدولة ولزوم عملهم بما تبناه من أحكام وترك العمل بآرائهم الخاصة أو آراء مذاهبهم لا يعتبر تبينيا لما تبناه رئيس الدولة وإنما هو فقط خضوع لأمره وتنفيذا لما تبناه من ناحية العمل والتنفيذ وليس تبنيا لما تبنته الدولة.

أما على الصعيد النظري، فإنه يجوز لكل مسلم أن يحافظ على اعتقاده في صواب ما تبناه، وأن يعلم ما تبناه من أحكام إلى الغير، وأن يدعو إلى تلك الآراء والأحكام المخالفة لما تبنته الدولة. فمسألة التبني تكون ملزمة على صعيد التطبيق والتنفيذ فحسب وليس على صعيد القناعات والاعتقاد.

فإجماع الصحابة منعقد على لزوم العمل بما تبناه الخليفة فهو إلزام خاص بالعمل حفاظا على وحدة الدولة واحترام قوانين الدولة، أما على مستوى القناعات الشخصية أو التعليم أو الدعوة إلى قناعة مخالفة لما تتبناه الدولة فهو أمر جائز لا تثريب عليه.

أمثلة تطبيقية على ذلك أن الخليفة أبا بكر الصديق كان يوزع المال العام على المسلمين بالتساوي من غير نظر إلى القدم في الإسلام وفق آلية ما تبناه بهذا الخصوص. لكن في نفس الوقت كان عمر ابن الخطاب على مستوى التطبيق ينفذ ذلك القانون من جهة ومن جهة أخرى كان يخالف الرأي لرئيسه باعتباره كان يرى أن التوزيع يجب أن يتم بحسب قدم الرجل في الإسلام. وقد ناقش أبا بكر في ذلك لكنه خضع لما تبناه أبو بكر في مستوى العمل والتنفيذ وضل متبنيا لرأيه ومتمسكا به على الصعيد الفكري. وحين تولى عمر الخلافة ألغى العمل بمذهب أبي بكر وأصدر قانونا ينتهج رأيه في ذلك الموضوع.

لذلك هناك فرقا بين تبني الرأي وبين الخضوع لتبني الخليفة ولزوم العمل به فقط دون منعه من اعتناق رأيا مخالف أو الدعوة إليه أو تعليمه.

ولذلك فإنه في ظل الدولة الإسلامية يسمح بوجود تكتلات سياسية أي بوجود أحزاب تتبنى آراء على خلاف ما يتبناه الخليفة أو رئيس الدولة، ولكنها كسائر المسلمين تكون ملزمة على الصعيد العملي باحترام وتنفيذ ما تبنته الدولة ليس غير.

5- حدود تطبيق آلية التبني:

حينما يلجأ الخليفة أو رئيس الدولة إلى آلية التبني فإنه يكون قد اختار رأيا معينا بوصفه حكما شرعيا مستنبطا باجتهاد شرعي فيتحول ذلك الحكم من مجرد رأي إلى نص قانوني ساري المفعول ويطلق على أنه قانون من قوانين الدولة.

إلا أن الخليفة في ظل النظام الإسلامي حين تبنى أحكاما شرعية إنما يختار رأيا معينا بوصفه حكما شرعيا مستنبطا باجتهاد شرعي ولا يشرع هو حكما من عنده، فإن المشرع هو الله وحده ولهذا فهو مقيد بالشرع وبالأحكام الشرعية لأن شرط بيعته أن يكون على العمل بالكتاب والسنة، ولأنه بوصفه مسلما ولو كان خليفة مقيد بأوامر الله ونواهيه وملزم بالوقوف عند حد الأحكام الشرعية، ولا يحل له أن يتعداها ولا بوجه من الوجوه، فلا يحل له أن يأتي بحكم ولو حكم واحد من غير الشرع الإسلامي لقول الرسول صلى الله عليه وسلم "من عمل ليس عليه أمرنا فهو رد" (رواه مسلم)، ولهذا لا يحل للإمام أن يحرم حلال ولا يحل حرم ولا أن يلغي حكم أو يوقف العمل بحكم لأن ذلك حرام على الخليفة كما هو حرم على كل مسلم من المسلمين.

لماذا تراجعت الحكومة عن إقرار الزيادة في أسعار الدواجن والبيض والحليب ؟

أ- محمد زروق

أكد وزير التشغيل والناطق الرسمي باسم الحكومة نصر الدين النصيبي أنّ الحكومة لم ترفع في أسعار بعض المواد على غرار الدواجن والبيض. وبيّن النصيبي خلال ندوة صحفية انعقدت صباح يوم الخميس 12 ماي 2022 برئاسة الحكومة في القصبة، انه تم رفع قضايا ضد الأطراف التي رفعت في الأسعار بشكل فردي. وكان وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية محمود إلياس حمزة، الثلاثاء 11 ماي، في تصريح للقناة الوطنية، قد أوضح أنه سيقع مراجعة سعر البيع بالنسبة للحليب والبيض والدجاج من أجل ضمان هامش الربح بالنسبة للمنتج، وبالتالي الترفيع في أسعار هذه المواد. وسيقع اعتماد هذه الزيادات بداية من يوم 12 ماي الجاري، بمناسبة ذكرى الجلاء الزراعي، وفق وزير الفلاحة.

ودعا الوزير المواطنين إلى تفهم هذا القرار ومساندة الفلاح التونسي في هذا الوضع الدقيق، وفق قوله. وأرجع حمزة غلاء أسعار المواد الأولية في تونس إلى الحرب في أوكرانيا.

والسؤال لماذا تراجعت الحكومة عن إقرار الزيادة في الحاصلة من مجمّع الصناعيين للحوم البيضاء في أسعار الدواجن والبيض والزيادة المقترحة في الحليب ؟ وهل هذا التراجع كان بسبب حالة الغضب الواسع في صفوف مربي المواشي والمزارعين في تونس عقب إعلان زيادة في أسعار الأعلاف ؟ وهل هذا التراجع هو نهائي وبات أم يمكن للحكومة أن تراجعه كذلك؟

كان إعلان مجمّع الصناعيين للحوم البيضاء عن رفع الأسعار في كل من الدجاج والاسكالوب والبيض، دون الرجوع حسب - وسائل الإعلام - إلى مجمّع المنتجين ولا وزارة التجارة ولا الفلاحة، ولا حتى اتحاد الأعراف، بالتوازي مع إعلان مصنعي الأعلاف عن زيادة بقيمة 300 دينار في الطن الواحد. وكانت النتيجة أن سادت حالة من الغضب الواسع في صفوف مربي المواشي والفلاحين عقب إعلان هذه الزيادة والتي تمثل 25 بالمائة في أسعار الأعلاف دفعة واحدة، بينما ينتظر المستهلكون تداعيات هذه الزيادة التي ستنعكس على أثمان الألبان واللحوم والدواجن. إلاّ أن الجديد في الأمر هو أنّ القائمين على هذه التحركات الاحتجاجية من الفلاحين ومربي المواشي ضدّ الارتفاع المشط في أسعار العلف وتجنّبا لانهيار قطاع تربية الماشية وتبديدا لجهد المربين - لم يطالبوا في مقابل هذه الزيادات كما جرت العادة بإقرار زيادات مكافئة لها في أسعار الألبان أو الدواجن والبيض، بل علا صوتهم ليصل

إلى حدّ مطالبة الدولة بالإعتراف بأنّها غير قادرة على الاقتراب من الشركات الثلاث التي تحتكر لوحدها توزيع الاعلاف على المنتجين، وتبتزهم في كل مرة، وترغمهم على الشراء بالسعر الذي تحدده هي، ومن آخر مظاهر هذا الابتزاز إقدام هذه الشركات الثلاث التي تمنحها الدولة لوحدها «مونوبول» توزيع الأعلاف زيادة مشطّة بثلاثمائة دينار دفعة واحدة في طن العلف رغم أن سعره في الأسواق العالمية لم يرتفع إلا بمعدل ستة دولارات للطن الواحد.

وهذا مؤشر كبير على غياب الدولة ويعدّ تواطؤا ضمنيا مع الشركات الموردة للأعلاف، التي تهيمن على السوق وتجني الأرباح الطائلة على حساب الفلاحين، وهذا الوضع قد طال أمده، فمنذ زمن المخلوع بن علي والدولة تسير على وقع سياسات الاحتكار في مادة العلف التي تضرب مباشرة الميزان التجاري الغذائي وتهدد الأمن الغذائي للتونسيين. ولذلك جاءت التحركات الاجتماعية كبيرة للفلاحين نتيجة للارتفاع الكبير والمشط لأسعار الأعلاف من قبل الشركات المستوردة للأعلاف على غرار "ألفا، ألكو وبوليونا"، ولكن على غير العادة لم تطالب بإجراءات موازية أو إصلاحات بل طالبوا من الدولة الضغط على شبكات اللوبيات الاحتكارية وتفكيكها ومعاقبة المتسببين في الأزمات الغذائية، طالبوا من الدولة وضع إستراتيجية واضحة للنهوض بقطاع الأعلاف لعل من أهمها الإمساك بمسالك الإنتاج والاستيراد والتوزيع. طالبوا من الدولة كذلك تحمل مسؤولياتها كاملة في إنقاذ القطاع الفلاحي من الوضع الخطير الذي يمر به، والمستقبل المجهول الذي يتهدده في ظل الارتفاع القياسي وغير المسبوق في كلفة الإنتاج، وتوجه كل المنظومات الفلاحية نحو الانهيار الكامل.

المحتجّون يطالبون بكذا وكذا.. وهم يدركون أنّها لن تجيبهم إلى ما يطالبون به لأنّ فاقد الشيء لا يعطيه، وإنّ عيون هؤلاء المحتجّين ترنو إلى دولة رعاية، دولة تؤمن بأنّه من لا يملك غذاءه لا يملك قراره، دولة توظف الإنتاج الوفير خير توظيف لمصلحة النّاس، وتزيد الإنتاج زراعيًا وحيوانيًا وصناعيًا، لتستغني عن غيرها، ويصبح غيرها محتاجًا لها.

ولكن في المقابل فإنّ مطالب الفلاحين المحتجّين أكبر وأعلى من أن تستجيب له الدولة، فلو كانت شعاراتهم مطلبية آنيّة لأجابتهم إليها ولكنّهم طالبوا بدولة رعاية وعناية وحسن تصرّف فأنّى لهم بها، فمفاهيم الرعاية والمسؤولية المفقودة لديها، لأنّها دولة رعاية لا لعامّة النّاس فقيرهم وغنيّهم بل لأصحاب رؤوس الأموال وكبار المحتكرين دون غيرهم، ولذلك لا ينتظر منها إجابة طلبهم وإنّما إجابة طلب الشركات الاحتكارية التي تتنعّم بخيرات الإعفاء الضريبي وبامتيازات التسريع في الاستخلاص الجمركي وبالأولوية في التسليك والمرور على أساس أنها سلعة إستراتيجية.

وعليه فمن أجل الحصول على هدنة اجتماعية أكّد الناطق الرسمي باسم الحكومة بأنّها لم ترفع في أسعار بعض المواد على غرار الدواجن والبيض وهدّد برفع قضايا ضد الأطراف التي رفعت في الأسعار بشكل فردي، فلم يقل لن ترفع بل قال لم ترفع لتجعل الباب مفتوحا أمام تلك الزيادات، وثانيا من هي الأطراف التي سترفع الحكومة ضدّها قضايا ؟ الأكيد أنّه لا يقصد مجمّع الصناعيين للحوم البيضاء ولا الشركات التي تحتكر لوحدها توزيع الأعلاف على المنتجين.

إنّ الغذاء يعتبر من الحاجات الأساسية للإنسان لضمان بقائه على قيد الحياة وقدرته على القيام بأعباء الحياة، فالإنسان يحتاج يوميًا كمية من الغذاء توفر له استمرار العيش، فمن تمكن من توفير غذائه وأمنه وعافيته فكأنما ملك الدنيا وما فيها؛ وذلك مصداقًا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أصبح منكم آمنًا في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا"، وعجز الدول عن توفير الغذاء لرعاياها سوف يجعل الدولة مرهونة لغيرها، وبالتالي سوف يقوم الغير في التحكم بإدارتها.

فلا ننتظر منهم الحلّ، فإنّهم لا يملكونه، بل الحل يكمن في تطبيق الإسلام، وإعادته إلى معترك الحياة، وتنصيب خليفة يسوسنا بشرع الله، يطبق أحكام الأراضي، ويوظف الإنتاج الوفير خير توظيف لمصلحة الأمة، ويزيد من إنتاج أراضي المسلمين الخصبة زراعيًا وحيوانيًا وصناعيًا، لتستغني عن غيرها، ويصبح غيرها محتاجًا لها، ويعم الخير العالم أجمع.

مصر:

أكثر من نصف ميزانية 2023/2022 ستخصص للإنفاق على الديون

ميدل إيست آي - قدمت الحكومة المصرية، يوم الاثنين، مشروع ميزانية العام المالي الجديد 2023/2022، مع تخصيص أكثر من نصفها لخدمة الديون. وتظهر المسودة زيادة كبيرة في مخصصات فوائد الديون التي من المتوقع أن ترتفع بنحو 19 في المائة، مقارنة بالسنة المالية الحالية التي تنتهي في 30 جوان. وارتفعت مخصصات الميزانية لسداد القروض بشكل كبير في المسودة، حيث تجاوزت 62 في المائة. وفيما يتعلق بالإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم، من المتوقع أن يكون أقل من النسبة المئوية المنصوص عليها في الدستور، والتي تنص على حد أدنى قدره ستة بالمائة من إنفاق الناتج المحلي الإجمالي على التعليم وثلاثة بالمائة على الصحة. وقدم وزير المالية المصري، محمد معيط، مشروع الميزانية إلى مجلس النواب، يوم الاثنين، بانتظار الموافقة، والتي تتوقع أن يرتفع الإنفاق بنسبة 15 بالمئة في السنة المالية التي تبدأ في الأول من جويلية. ومن المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية ٪6.1 من الناتج المحلي الإجمالي في 2023/2022، انخفاضاً من ٪6.2 المقدرة في السنة المالية الحالية. وقال معيط إن مصر ستنفق 2.07 تريليون جنيه مصري (112 مليار دولار) في العام المقبل، مع توقع عائدات تصل إلى 1.52 تريليون جنيه (82 مليار دولار). وقالت هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إن مصر تتوقع استثمارات بقيمة 1.45 تريليون جنيه مصري (78.4 مليار دولار). وقال محمد معيط أمام البرلمان "الأزمة العالمية أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. واستطاعت الحكومة مواجهة الصدمات الشديدة والمتزامنة بسبب قوة الاقتصاد الوطني". وأضاف أن "الميزانية أعدت في ظل تحديات وضغوط هائلة على الاقتصاد الوطني خلال الاضطرابات الدولية التي أدت إلى زيادة التضخم".

تشبه الأزمة الاقتصادية في مصر تلك التي عانت منها دول العالم الثالث الأخرى، وتعزى إلى تنفيذ السياسات الليبرالية الجديدة التي يمليها اتفاق واشنطن الجماعي. وأدى السعي وراء الليبرالية الجديدة إلى تراجع التصنيع في مصر، ما يعني أن على مصر أن تستورد باستمرار البضائع من الخارج، وهذا يؤدي إلى أزمة في ميزان المدفوعات. لمعالجة النقص في العملة الصعبة، تضطر مصر إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي والخضوع لمزيد من السياسات الليبرالية الجديدة التي تضعف السيادة الاقتصادية لمصر من خلال زيادة عبء الديون. يجب على مصر أن ترفض اتفاق واشنطن الجماعي إذا كانت تريد التقليل من عبء الديون والعودة إلى الاكتفاء الذاتي الاقتصادي.

الاندساس الليبرالي عبر الجمعيات، «فريدريش ناومان» نموذجا

مؤسسة فريدريش ناومان هي مؤسسة ألمانية لأجل سياسات ليبرالية. تأسست في عام 1958 من قِبَل تيودور هويس أول رئيس لجمهورية ألمانيا الفدرالية، وهي تدعو لتعزيز حرية الفرد والليبرالية. تتّبع المؤسسة مبادئ اللاهوت البروتستانتي «فريدريش ناوما» الذي اعتبر في بدايات القرن الماضي مفكرا ليبراليا وسياسيا رائدا.

تدعي هذه المؤسسة أنها منظمة غير هادفة للربح، وهي تقصد الربح المالي، وذلك لإخفاء سموم الليبرالية التي تبثها في بلاد الإسلام خاصة، من وراء أنشطة وأعمال مختلفة, خصوصا منها التي تستهدف الشباب مثل الحلقات التدريبية واللقاءات الفكرية والدورات التكوينية.. وغيرها, ودغدغة مشاعر أهل البلد المسلمين بالتهنئة بالمناسبات والأعياد الإسلامية جميعها.

والليبرالية التي تدعو إليها، هي عبارة عن فلسفة سياسية أو رأي سائد تأسس على أفكار الحرية الشخصية والمساواة بين الجنسين، وتقول بالديمقراطية الليبرالية، و»الليبرالية الإسلامية»، والليبرالية الكلاسيكية، والليبرالية الدولية؛ وتطالب بأفكار تصب جميعها في إطلاق الحرية الفردية خصوصا في الجانب العقدي..

ولقد ظهر مصطلح الليبرالية لأول مرة في انجلترا في أواخر القرن الثامن عشر، وتم نحت هذا المصطلح آنذاك للدلالة على المذهب الإقتصادي الرأسمالي .. فالليبرالية هي عبارة عن مذهب فكري وسياسي واقتصادي، يرى أن الفرد يطبقه حسب أخلاق وظروف المجتمع والبلد المطبق له، أو الحرية في فعل ما يريد ما لم يؤذي غيره (نظريا، والأذية هي بالمفهوم العلماني، أو فصل الدين عن الحياة).

وتدعم هذا المذهب أفكار مثل حرية التعبير، وحرية الصحافة، والحرية الدينية (مقصدهم الأول والأخير)، والسوق الحر (أي اتباع ما تريد دون القيد الديني من حلال وحرام)، والحقوق المدنية، والمجتمعات الديمقراطية، والحكومات العلمانية، ومبدإ الأممية، والحكم المحلي (الذي وضعت أسسه وأهدافه في تونس الإنتخابات البلدية في شهر ماي 2018، وهو عبارة عن 399 فصلا يسري تطبيقها على مدى 27 سنة).

قلت: ظهرت الليبرالية في القرن 18 أو عصر (التنوير)، وبرزت، عندما حظيت بشعبية بين الفلاسفة والإقتصاديين في العالم الغربي، رافضة المفاهيم الشائعة في ذلك الوقت من امتياز وراثي، و»دين الدولة» (الذي يسعى الرئيس قيس سعيد في تونس الى حذفه من دستور 2014)، وملكية مطلقة، والحق الإلاهي للملوك.. وغالبا ما ينسب لفيلسوف القرن 17 «جون لوك» الفضل في تأسيس الليبرالية باعتبارها تقليدا فلسفيا مميزا «الحق الطبيعي في الحياة والحرية والتملك ؟» ؛ كما أضاف أن «على الحكومات أن لا تنتهك هذه الحقوق، وذلك بالإستناد إلى (ما يسمى ب) العقد الإجتماعي».

ويعارض الليبراليون «المحافظة التقليدية»، كما يسعون لاستبدال الحكم الديكتاتوري المطلق في الحكم بديمقراطية تمثيلية وسيادة القانون (نظريا دائما, لأن ما يسعون لاستبداله هو الذي يطبق بأساليب ملتوية، لقطع الطريق على الإنسان حتى لا يستجيب لفطرته - الإسلامية طبعا -، ولو كان ذلك بدون وعي من العلماني عموما).

لقد استخدم الثوريون البارزون، في كل من الثورة الفرنسية الأوروبية والثورة الأمريكية، الفلسفة الليبرالية ليبرروا الإطاحة، - لِمَ لا المسلحة - بالحكومات الدينية في أوروبا خاصة، لتحلّ محلها حكومات ليبرالية، في أمريكا الشمالية والجنوبية خلال القرن 19، نجحت ونجت بالتخلص من تحديات ايديولوجية كبرى مثل الفاشية والشيوعية خلال القرن 20، حتى وجدت نفسها على الجانب المنتصر في كلتا الحربين العالميتين ؛

Friedrich Naumann STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT
مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية

فاتخذت أسس الليبرالية الإجتماعية كعنصر رئيسي في التوسع، كدولة الرفاهة والحضارة المادية، بواسطة الأحزاب الليبرالية التي امتلكت سلطة ونفوذا في جميع أنحاء العالم الذي أخضعوه لهم (خاصة بعد إسقاط الغرب المسيحي للخلافة العثمانية في 1924 على إثر الحرب العالمية الأولى)؛ ثم نادوا «بالليبرالية الإسلامية» الداعية للتخلص - من سلطة علماء الدين الذين اعتبروهم رجال دين قياسا على رجال الدين في الكنيسة المسيحية - ومن الإسلام ذاته، بشراء ذمم البعض وإعادة تفسير النصوص من الكتاب والسنة بما يوافق حرية الرأي والتعبير وحرية الإعتقاد..

ومن عيوب الرأسمالية، وبشهادة شاهد من أهلها وهو «جون مير شايمر John J.Mear sheimer، الفيلسوف السياسي الذي يرى «أن واقع الليبرالية الدّولية وهم The Great delusion، وأن القيم الكونية تصطدم بصعوبة التسامح في غياب الأخلاق والقيم، حتى أنهم يلجؤون إلى الحلول الوسطية. ويرى أن من عيوب الليبرالية السياسية، التركيز المفرط على - الفردانية - التي تتعارض مع كينونتها الإجتماعية، الشيء الذي يؤدي إلى تمزق المجتمعات؛ وإلى تشقق صرح الليبرالية، زيادة على بطلانها في السياسة الخارجية إذ ينتج عنها حتما استخدام القوة ضد الشعوب، أو الحروب، وعدم الإستقرار على المستوى الدولي.»

وضرب هذا الفيلسوف أمثلة لعقم الليبرالية الأمريكية في ملفات أوكرانيا وجورجيا والشرق الأوسط كما في سوريا، وفي ملف ليبيا حيث الدمار والقتل والفوضى».

هذا وإن مؤسسة فريدريش ناومان، هي إحدى الجمعيات الألمانية السبعة التي تعمل بتونس.

ولهذه الجمعية وجود فعلي في الجزائر, حيث برنامجها التالي، على سبيل المثال، وفي سياق سياستها وتوجهاتها الآنفة الذكر :

4 أفريل - 30 أفريل: 2022: شهر التراث العربي؟

- الجمعة 22 أفريل: اليوم الدُّولي لأمنا الأرض

- ىالسبت 23 أفريل: يوم الكتاب العالمي..

ولها وجود في المغرب أيضا حيث تم مثلا في 9 أفريل نشاط «التعريف بألمانيا. ودعم الجيل الصاعد ماديا ومعنويا», وفي 18 أفريل 2022 نظمت ندوة لفائدة رجال الأعمال الشبان, بدعوى «تحويل الأفكار الإبداعية والمبتكرة إلى مشاريع ملموسة لمواجهة تحديات السوق» (السوق الرأسمالي الليبرالي، أو داوني بالتي كانت هي الداء).

ونظم سنة 2018 احتفال بمرور 60 سنة على تأسيس المؤسسة تحت شعار «دعم الإنتقال الديمقراطي بالمغرب من أجل دولة القانون ومجتمع حر منفتح».

وفي سابقة، المغرب يطرد رئيسة مكتب المؤسسة على خلفية ندوة حول حرية الصحافة في 2010 (طرد رمزي لا أثر له يذكر في نشاط المؤسسة التي بقيت في البلاد).

وللمؤسسة فروع ونشاط في كل من الأردن ولبنان وسوريا والعراق منذ 2016؛ وكذلك في مصر أين تعمل منذ حوالي 40 سنة، باتفاقية تم اعتمادها بالقرار الجمهوري رقم 1976 / 39 /؛ وأنشئت في 1997 مكتبها الإقليمي بالقاهرة حتى سنة 1916 متى «تركت المؤسسة بوصلتها المصرية، على خلفية دعم المؤسسة لأحزاب مصرية.

ومن المؤتمرات التي نظمتها الجمعية لبث سمومها، وعلى سبيل المثال دائما، نظرا لكثرتها:

1- مؤتمر حول الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية لأزمة سوريا لِ 2013. (وهو، مكتب إقليمي طبعا).

2- مؤتمر بعمّان حول الهجرة الوافدة في 2021.

3- مؤتمر حول البرلمان المتنقل في 19 / 03 / 2022

4- وحول (الربيع العربي) في ذكراه العاشرة في 06 / 04 / 2022، بالتعاون مع مؤسسة «كارنيغي للسلام الدّولي في الشرق الأوسط «.

وأخيرا، علاوة على نقد جون مير شايمر للّبرالية التي قامت من أجلها مؤسسة فريدريش ناومان، ومع الملاحظة أن الجمعيات الألمانية الجاثمة على البلاد الإسلامية خاصة، لم تترك شاردة ولا واردة إلا وأتت على ذكرها في ندواتها، ضربا لقيمنا، وتركيزا للمفاهيم الغربية المناقضة لقيمنا الإسلامية، بأبناء المسلمين مع الأسف، طمعا في السخاء المالي للغرب، ومن أموالنا المنهوبة..

قلت، علاوة على ذلك، لا يفوتنا أن ننقد بدورنا أفكار المؤسسة والغرب عموما كالحرية، المقصود بها أساسا حرية التدين وما يتفرع عنها، والخوف من الجماعات الدينية في طريق احتوائها، والفكر الرأسمالي في السياسة عمود الحياة، والأخلاق، والملكية في الإقتصاد.. ويتلخص نقدنا في بيان أسس المبدأين الفاعلين في السياسة الدّولية، وهما: الإسلام في انتظار تجسيم أفكاره وأحكامه المستنبطة من الكتاب والسنة.. عند قيام الخلافة الراشدة، والتي يعمل لها حزب التحرير أساسا, ويثبت على الدعوة إلى إقامتها أمام كل ما يلاقيه من عراقيل.. والرأسمالية المهيمنة على العالم منفردة بعد سقوط الإتحاد السوفييتي، وذهاب الخلافة والإسلام في الحكم، المنتظر رجوع دولته، وعدا من رب العالمين في الحديث الصحيح، والمنتظر أيضا من الغرب نفسه كما جاء في مؤتمر الأمن الدّولي لعام 2018 بميونيخ في ألمانيا بحضور «تونسي ومصري وباكستاني وإفريقي ما بعد الصحراء.

فالرأسمالية، سياسيا واقتصاديا، انهزمت فكريا وفشلت وعجزت في الواقع المعاش، سواء عندنا في البلاد الإسلامية، أو في عقر دار أهلها، حيث الأزمات تتناسل دون انقطاع، وتتفكك المجتمعات، حتى لجأوا إلى الترقيعات والتوافقات، والعيش كل يوم ويومه كما يقال، وبالصراعات الدموية (أوكرانيا حاليا على سبيل المثال، وفي عقر دار الصليبيين بعد استراحة مغشوشة لبلادنا، إعلاميا فقط).. وهذا الواقع البائس لعالم الغرب النصراني، ليس له حل إلا الإسلام بعودة الخلافة؛ الإسلام الصادر عن خالق البشر، والذي وقف على صحته العدو -لولا مكابرته-، قبل (الصديق)، لأنه (الإسلام) من رب الإنسان، وليس من عصارة تفكير البشر محدود العقل والإدراك.

وليس غير حزب التحرير حتى الآن، القادر على إيصال الإسلام العظيم إلى الحكم، فخلاص البشرية من نير الرأسمالية ومنها ليبرالية الجمعيات الألمانية أو فريدريش ناومان موضوع هذا البحث، والديمقراطية، وسائر تفريعاتها..

ولهذا، على الإنسان عموما، وعلى المسلم أو المؤمن خاصة السير في العمل معه بكل تفاني وإخلاص، لإقامة الخلافة الراشدة التي تطبق الإسلام على الجميع، مسلمين وأهل ذمة، فتحقق الطمأنينة للكل في كل المجالات.

قال تعالى:«إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ (40)»

وقال عزّ وجل: وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَ هُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ» (سورة آل عمران 85).

محمد الحبيب حجاجي
عضو لجنة الإتصالات المركزية، حزب التحرير . تونس

جولة إخبارية

مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا: نحن بعيدون عن الحل السياسي في سوريا

قال مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا جير بيدرسون في كلمة له يوم 10/5/2022 خلال مؤتمر بروكسل السادس تحت عنوان "دعم مستقبل سوريا والمنطقة": "إن الجمود الاستراتيجي الحالي على الأرض وغياب سوريا عن العناوين الرئيسية لا ينبغي فهمه بأن الحاجة الملحة إلى حل سياسي شامل قد اختفت. لأكون صريحا، نحن بعيدون عن الحل السياسي في سوريا. ستجتمع اللجنة الدستورية مرة أخرى في جنيف في وقت لاحق من الشهر. الجولات السبع السابقة لم تسفر عن النتائج التي أردناها. نأمل أن تحقق الجولة القادمة بعض التقدم ولو بقدر ضئيل" (الأناضول 10/5/2022). ويفهم من هذا الكلام أن مسألة سوريا ستبقى تراوح محلها، حيث إن أمريكا مشغولة في أوكرانيا، وقد أوكلت إلى تركيا التي تدور في فلكها ضبط الأمور حتى لا تفلت من يدها لحين ما ينضج الحل، حيث إن أهل سوريا غير راضين عن الوضع الراهن ولا عن الفصائل التي تسير في ركاب تركيا. وربما ينفجر الوضع في أية لحظة وتتجدد الثورة وتنطلق نحو دمشق لإسقاط عميل أمريكا والنظام هناك. ولهذا لم توعز للفصائل عن طريق تركيا لمحاربة روسيا التي تحاربها في أوكرانيا، لأن وجود روسيا في سوريا يحفظ لها بقاء النظام السوري التابع لها.

أمريكا تعقد مؤتمر دول التحالف الدولي لمواصلة حربها في البلاد الإسلامية

عقدت الدول الأعضاء في التحالف الدولي بقيادة أمريكا اجتماعا في مراكش بالمغرب يوم 11/5/2022 وذلك على مستوى وزراء الخارجية. وقد حضر الاجتماع نحو 73 دولة بالإضافة إلى منظمات وكيانات دولية وأبرزها الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي والإنتربول والجامعة العربية ومجموعة دول الساحل والصحراء. وقد أسست أمريكا هذا التحالف في شهر أيلول عام 2014 للتدخل في المنطقة بذريعة محاربة تنظيم الدولة الإسلامية. وقامت أمريكا وحلفاؤها بتدمير الموصل والرمادي والفالوجة والرقة بذريعة القضاء على هذا التنظيم. فتسعى أمريكا وحلفاؤها للتدخل تحت ذرائع ومسميات مختلفة لإبقاء المنطقة الإسلامية تحت سيطرتها ومنع تحررها والمحافظة على الكيانات التابعة لها التي أقامها المستعمر على إثر هدمه للخلافة العثمانية.

وقد اختتم التحالف اجتماعه بإعلان التزامه باستمرار المعركة ضد تنظيم الدولة مع التركيز على محاربته في قارة أفريقيا. وأعلن البيان الختامي التنسيق الكلي والشامل لمعالجة التهديد العالمي للتنظيم. وأعلنت وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية فيكتوريا نولاند "التزام بلادها بدعم عدد من الدول في محاربتها للتنظيم في كل من أفريقيا ووسط آسيا والعراق والشام". فتتخذ أمريكا محاربة هذا التنظيم ذريعة لبسط نفوذها في عدد من الدول الأفريقية الواقعة تحت النفوذ الأوروبي والتي لم تتمكن من بسط نفوذها فيها وكذلك في دول وسط آسيا وهي البلاد الإسلامية وخاصة البلاد الواقعة تحت النفوذ الروسي كبلاد آسيا الوسطى بالإضافة إلى أفغانستان التي خرجت منها وهي ذليلة.

رئيس وزراء السلطة الفلسطينية يستجدي المساعدات في بروكسل

طالب رئيس وزراء السلطة الفلسطينية محمد اشتية المجتمع الدولي بالاستمرار في دعم فلسطين والعمل من أجل حل الدولتين. وطالب المجتمع الدولي بتطبيق معايير واحدة فيما يتعلق بالاحتلال حيثما كان، والعمل على خلق أفق سياسي وإلزام يهود بالاتفاقيات الموقعة وإنهاء الاحتلال ووقف الاستيطان والإجراءات المحلية. وذلك في كلمة له في اجتماع الدول المانحة في بروكسل بمشاركة 30 دولة ومؤسسة دولية بهدف حشد الدعم المالي والتنموي لفلسطين يوم 10/5/2022 وقال "حسب الاتفاق الذي وقع مع (إسرائيل) فإنها تعهدت ألا تقوم بأي إجراء يجحف بقضايا الحل النهائي والاستيطان يدمر قضايا الحل النهائي". ويظهر أن رئيس وزراء السلطة الفلسطينية يركز على المساعدات المالية أكثر، لأنه يعلم أن حل الدولتين أصبح بحكم الساقط بسبب ما يقوم به كيان يهود من إجراءات عملية على الأرض لعرقلة إنجازه، علما أنه خيانة قد ارتكبتها منظمة التحرير الفلسطينية ومن لف لفيفها، إذ يقر اغتصاب يهود لنحو ٪80 من فلسطين. ويعلم رئيس وزراء السلطة الفلسطينية أن فلسطين لن تتحرر ولن يرحل الاحتلال عن شبر من الضفة الغربية، ويعلم أن الدول الأوروبية تحافظ على كيان يهود ولا تستطيع الضغط عليه من أجل إقامة دولة فلسطينية. ويعلم أنه لن يحرر فلسطين إلا جيوش الخلافة القائمة قريبا بإذن الله.

أمير قطر في طهران في مهمة سمسرة لحساب أمريكا

قام أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني بزيارة لطهران يوم 12/5/2022 والتقى رئيسها إبراهيم رئيسي. فذكر الديوان الأميري القطري أنه "تم خلال الجلسة بحث العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية.. كما تناولت المباحثات عددا من القضايا الإقليمية والدولية خاصة آخر التطورات في المنطقة". وتلعب قطر دور العراب والسمسار للدول الاستعمارية الكبرى، فرغم ولائها التقليدي للإنجليز بفضلهم على عائلة آل ثاني حيث ورثوهم الحكم إلا أنها تخدم الاستعمار الأمريكي أيضا حيث تقيم أمريكا أكبر قاعدة عسكرية في قطر تنطلق منها لمحاربة المسلمين في العراق والشام وأفغانستان. وفي الوقت نفسه تقوم بخدمة الاستعمار الأمريكي سياسيا للمحافظة على بقاء العائلة الحاكمة واستمرارها في الحكم ونهب ثروات البلاد. فقامت بدور مهم لأمريكا في أفغانستان والآن تقوم بدور آخر فيما يتعلق بإيران، وتنشط قطر لحساب أمريكا من أجل عقد اتفاق نووي جديد في فيڤا. فقال أمير قطر بعد لقائه الرئيس الإيراني: "إننا ندفع جميع الأطراف إلى الأمام من أجل التوصل لاتفاق عادل للجميع في مفاوضات فيڤا النووية".

معدل التضخم في تركيا بلغ ٪70 في أفريل

سكاي نيوز - بلغ معدل التضخم في تركيا ما يقرب من ٪70 في أفريل وسط ارتفاع حاد في الأسعار. ويلقي منتقدون باللوم في ارتفاع الأسعار على السياسات الاقتصادية للرئيس رجب طيب أردوغان، والتي شهدت خفض أسعار الفائدة الربوية لتعزيز النمو والصادرات. على عكس معظم الاقتصاديين، عارض الزعيم التركي تكاليف الاقتراض المرتفعة لأنه يقول إنها تسبب التضخم. في دول مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة، استخدم القادة أسعار الفائدة الربوية المتزايدة لمكافحة التضخم. وكان معدل التضخم في المملكة المتحدة ٪7 في العام حتى مارس، بينما رفع بنك إنجلترا سعر الفائدة الربوية الأساسي إلى ٪1 الأسبوع الماضي. وقام البنك المركزي التركي بتخفيض أسعار الفائدة الربوية بنسبة ٪5 من سبتمبر إلى جانفي. حيث يقف الرقم الآن على ٪14. وقد فقدت الليرة التركية ٪44 من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي في عام 2021. وأدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى ارتفاع أسعار الغاز والنفط والحبوب، وهو ما أثر بشدة على تركيا بشكل خاص لأن البلاد تعتمد بشدة على الواردات. وفي قطاع النقل، ارتفعت الأسعار بنسبة ٪106، تلتها زيادة بنسبة ٪89 للأغذية والمشروبات غير الكحولية، بحسب معهد الإحصاء التركي. وخفضت الحكومة الضرائب على السلع الأساسية وعدلت أسعار الطاقة. وقال أردوغان إنه يتوقع أن يبدأ التضخم في الانخفاض في أيار/مايو.

إن اتباع السياسات الرأسمالية لن يعالج أبداً مشاكل التضخم المدمرة في تركيا. وإن الحل الوحيد هو العودة إلى معيار الذهب الإسلامي، والذي سيحافظ على استقرار أسعار تركيا ويحافظ أيضاً على القوة الشرائية لليرة.

أ. أحمد بنفتيته

النهضة فكرية روحية وما دون ذلك خراب..

ثارت تونس على نظام أهلك الحرث والنسل, معلنة رفضها لاستمرار حالة الخراب والهدم والطغيان الذي غمّ حياة الناس وكتم أنفاسهم ونثر في تونس بذور أزمة مدوية وناسفة للقيم.

ثورة تعرضت تونس على إثرها إلى حملة كبيرة متسلسلة وممنهجة استهدفت هدم القيم، من النظام الرأسمالي وأزلامه بكل الوسائل القذرة والمنحطة، فلم تترك حكومات ما بعد الثورة وسيلة من الوسائل إلا واستخدمتها وجيرتها في سبيل هدم القيم والتسلل إلى عقول الكبار والصغار حاملة شحنات هائلة من المفاسد، فلو أتينا إلى قنوات التلفزيون سنجدها تبث إلى اليوم سموماً قاتلة تستهدف الأخلاق من خلال المسلسلات تظهر الفاسق مقداما جريئا شجاعا يحتذى به, وما إن ينتهي المسلسل حتى نشاهد بين شباب من يتأسى به فيثمر عللاً وفساداً بعضه فوق بعض فتنتزع الرجولة من الشباب، والعفة من الشابات، وأصبح العري موضة والانحراف نقاهة والالتزام تخلفاً، وعمد النظام العلماني بأيدي الحكام الوافدين على تكثيف حملات التغريب واستيراد كل ما فيه شذوذ وتدمير للأسرة والعلاقات السوية وضخت في واقع الناس حتى أصبحت القيمة الأخلاقية مزيفة مجردة من مقصدها فصار يجري تحقيقها لنيل المادة فقط، والقيمة الإنسانية تكاد أن تنقرض بعد أن طغت الماديات على أذهان الناس, كما سعت الحكومات إلى تجفيف القيمة الروحية بمحاربة كل من يدعوا لتحكيم الإسلام وإسكات صوت المنادين بالحكم بما أنزل الله فجعلت نفوس الناس باهتة لا تدرك صلتها بالله في كل عمل تقوم به.

خراب المزاج... فساد الأخلاق والمعاملات جميعها.. تبعات وخيمة على كل مناحي الحياة البشرية ونتيجة حتمية ومباشرة لاستبعاد حكم شرع الله في خلقه, استبعاد لنظام قويم رشيد, فعلٌ إجرامي في حق الإنسانية قاطبة, خلق مناخا من الفوضى العارمة في الحياة وأحدث اختلالا في موازين الحياة وسننها التي حددها خالقها وموجدها من عدم. جُرم شنيع أدخل الناس في متاهة لا مخرج منها وفقدان لكل مقومات العيش الكريم وعجز كلي في الاستجابة لمتطلبات الحياة السوية التي شاءها الله لعباده...

الثابت اليوم ونحن نرى الأمة الإسلامية وما هي عليه, أنّ لهذا الجرم كلفته، والثابت أيضا والمعلوم أنّها باهظة وشاقة بل لعلّ أفدحها ما خلفته من كدمات فكرية غائرة في النفوس وإن اختلفت تلك الآثار من بلد إلى آخر.

كثير ممن يضعون أنفسهم في خانة "النخبة" في المجتمع, أو قل جلّهم, يجلدون أهل البلد المسلمين ليل نهار بأقوال من قبيل "انظروا الى الغرب المتطور المتقدم" " لماذا تريدوننا ان نتخلف عن ركب الثقافة الغربية الحديثة" ...

ووفقا لما تشهده تونس وبلاد المسلمين عامة من تغييرات سريعة ومتواترة, فبالإمكان ان نجيز لأنفسنا القول بأن الجميع يريد أن يرى الأمة متقدمة ومزدهرة، لكن يجب أن نسأل أولاً: ما هو التقدم؟ وما هو الازدهار؟ وما هو مقياس التقدم والازدهار؟ هل هو بوجود ناطحات سحاب ضخمة، ومدن مضيئة مثل لاس فيغاس المليئة بالكازينوهات؟ أم هي تكنولوجيا الإنترنت، والأقمار الاصطناعية، والسفن الفضائية والأسلحة النووية؟ أم هي كثرة النساء المغريات في الشوارع، والأجسام شبه العارية؟ إذا كان هذا مقياس التقدم عند العلمانيين فإنهم بالتأكيد قد وصلوا إلى حالة من الإفلاس الفكري.

فالعلمانية آفة ما يسمى الغرب الحديث، الذي تجرد فيه البشرية من كل مقومات الإنسانية وتستفحل داخله كل أشكال الحياة الحيوانية المغلفة بزينة الحداثة المادية الزائفة, إذ بتلك المفاهيم الغربية الهدامة ينتزع شرف المرأة بشكل وحشي في البيوت والشوارع والمكاتب وحتى في المدارس، وفشل ملوكهم وحكامهم في توفير الحماية لهن، حتى بعد سن قوانين جديدة وصارمة على مدار الساعة. علاوة على ذلك فان هناك رغبة وأنانية بلا حدود اشتهرت بها حتى أماكنهم المقدسة وأصبح وعاظهم وكهنتهم منحرفين أخلاقياً. فبلدان مثل أميركا وبريطانيا وفرنسا مثلا وصلت إلى ما وصلت إليه من تقدم في والتكنولوجيا، ولكنهم اتجهوا في المقابل إلى الدمار والانحطاط الأخلاقي والتجرد من القيم. فلم تقصفهم بلدان أصولية بأطنان من القنابل القاتلة، ولكن سر هذا الدمار الذي يواجهونه والذي رمونا به بتواطؤ من الحكام الخونة هو بتأثير "العلمانية" والتي تعني إنكار الإسلام العظيم في جميع نواحي الحياة، وفي المجتمع والدولة واعلاء شأن المتعة المادية واللذة الدنيوية المطلقة. إن تأثير هذا السم القاتل بدا واضحاً في عائلاتهم ومجتمعاتهم وبلدانهم من الأفراد إلى العموم. ومنه إلى بلادنا ومجتمعاتنا بخطط خبيثة ومدروسة..

إنه لمن السخرية قيام بعض المثقفين المضبوعين بالغرب بالمناداة بفصل الدين عن السياسة، في الوقت الذي يتجه فيه العديد من الناس في الغرب نحو الإسلام ومقتضياته محاولين الخروج من دمار العلمانية عن طريق الالتزام والعودة إلى ضوابط ربانية تعيد للحياة اتزانها. لكن بعض المثقفين العلمانيين في بلادنا وصلوا إلى حالة الإفلاس الفكري، إذ يدعون إلى عدم تدخل الدين بالسياسة لإزالة الإسلام من المجتمع جذريا. وهو ما فشلوا فيه والحمد لله, رغم كل ما مكروه وما أتته أيديهم العابثة.

إن الدعاية ضد الإسلام، والترويج لمفاسد النظام الغربي ونفاياته لعبة مخطط لها من قبل الغرب. فبعد هدم الخلافة في سنة 1924م، لم يتوقف الغرب عن عدوانه السياسي، والاقتصادي، والثقافي لتحويل البلاد الإسلامية إلى مستعمرات تابعة له. وتعتبر العلمانية إحدى الأشواك التي زرعوها في قلب العالم الإسلامي لتنفيذ هذا العدوان، للوصول إلى ما يريد من مشاريع، عن طريق الحكام ومن يسمون بالمثقفين المأجورين من الغرب والذين باعوا دينهم وعقيدتهم.

إن هذا هو الوقت المناسب لاتخاذ القرار الصائب -بعد معرفة النتائج الخطيرة للمجتمع الغربي العلماني- فإما أن نبقى صامتين ومخدوعين من قبل ما يسمى بـ(المثقفين)، أو أن نشارك في الصراع الحضاري لاستئصال العلمانية من أرضنا وتحرير الأمة بالكامل.

إن قياس المجتمعات الإنسانية في حياتها الدنيوية لا يكون إلا بتحقيق القيم الأربع الروحية والمادية والإنسانية والخلقية، كل في مكانها، فالمجتمع الذي يحقق القيم الأربع مجتمع ناهض وراقٍ، واليوم لا يوجد أي مجتمع تحقق فيه هذه القيم برعاية من الدولة، ولن توجدها إلا دولة الخلافة الراشدة الثانية.

وإذا لم يتحرك سريعاً أهل الغيرة والنخوة من الناس والضباط لقلع هذه الأنظمة وإقامة دولة الخلافة محلها فالخرق سوف يزداد وسوف يرون أبناءهم وبناتهم يتفلتون من بين أيديهم ويصبحون سلعاً، فما فائدة العيش عند ذلك؟!

تمكين الجندر وتوظيف مختصيه

هو أحد أخطر وسائل النظام العلماني وحربه على أهل الزيتونة

الأستاذة ريم بوعبد الله

الخبر:

في بلاغ لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن على صفحتها الرسمية بتاريخ 8 أفريل 2022 تعتزم انتداب مجموعة من الأعوان ذات أربعة اختصاصات في علم الاجتماع وآخرها علم اجتماع النوع الاجتماعي.

التعليق:

لم تتوقف الحرب العلمانية وأفكار الغرب الشاذة يوما على أفكار وعقيدة الأمة، ليزداد لهيب نيرانها عليها في كل العالم ولا سيما أهل تونس، وقد اشتد وطيسها حتى بلغ الحال بحكام تونس إلى إصدار خطة لموظفي اختصاص بما يسمى بعلم اجتماع النوع الاجتماعي، هذا "العلم" يقوم على أساس تكريس مفهوم الجندر في أهل تونس والذي بدوره يلغي كل الفوارق بين الذكر والأنثى ما عدا الفوارق البيولوجية، ليوجدوا بذلك أنواعا شتى تعيش بيننا لا طعم لها ولا رائحة، أنواعاً مسوخاً لا من هؤلاء ولا من هؤلاء.

وللتوضيح أكثر فإن كلمة "النوع الاجتماعي"، هذا المصطلح الجديد الذي أصبح متداولا هذه الأيام ويتردد في كل محافلهم عوضا عن مصطلح "الجنس"، حتى أدرجوا له "علما" وخصصوا له أعوانا. فما الفرق بين المصطلحين ولماذا أصبحوا يحشرون كلمة "الجندر" أو "النوع الاجتماعي" في كل السياقات العلمية السياسية والاجتماعية؟!

مصطلح "الجنس" يرمز للنوع البيولوجي؛ ذكر أو أنثى، ولعدم تمكنهم من إنكار الفوارق البيولوجية التي خلقها الله عز وجل في الإنسان ذهب دعاة الحداثة لاعتباره مصطلحا تصنيفيا لا يأخذ بعين الاعتبار الأشخاص الذين يعيشون في المجتمع بهوية ترفض جنسهم الذي خلقوا عليه (ذكر وأنثى)، كالمتحولين جنسيا مثلا، وبهذا يعيش الذكر بشخصية أنثى (امرأة) وملامح أنثى. ولذلك وبعد تفكير عميق وشاذ انتهوا لوجوب تغيير مصطلح "جنس" بمصطلح "الجندر" أو "النوع الاجتماعي" وهذا المصطلح يسمح للشخص بأن يكون نوعه الاجتماعي "أنثى" حتى ولو كان جنسه "ذكراً" فهو لا يُصنف من خلال شكله البيولوجي بل من خلال هويته الاجتماعية التي يختارها بنفسه، وتحت زعم الحريات ورفض كل أشكال التمييز ورفض الموروث الثقافي خلطوا ما أوكل لكلا الزوجين من أدوار بحجة المساواة الكاذبة لينتج عنه دمار الأسرة المسلمة وإلغاء لدور الرجل ومسؤوليته في النفقة وفي القوامة على أهله بعد أن ساووه بالمرأة التي صنعوها على مقاس الشركات. لم تكن لحكامنا الفرصة في تكريس مفهوم الجندر المدمر للفطرة البشرية لولا أن سبق سعيهم سلخ شبابنا من عقيدته الإسلامية التي بها يعي دوره في الحياة وما كلّفه به الله تعالى من تكاليف شرعية رجلا كان أو امرأة ليصير شبابنا إمعات تسهل قيادتهم للهاوية من قبل حكام باعوا دينهم وخانوا الأمانة لأجل كرسي معوجة قوائمه.

ومن الأكيد أنه لن يتوقف الحال بحكامنا العملاء في تنفيذ مخططات الاستعمار وتدمير شباب الأمة وعماد نهضتها ليتواصل عبر نشر مفاهيم الجندر في مدارسنا ومعاهدنا ولا سيما رياض الأطفال، ولذلك فنحن ندعو أهل الزيتونة الكرام وأحرارها إلى الوقوف في وجه هذه المخططات الخطيرة كما سبق لهم وأن انتفضوا رفضا لتدريس مادة التربية الجنسية في مدارسنا سنة 2019 لتكون هبتهم اليوم على وعي وعن بصيرة بأن هذا النظام العلماني المجرم لن يثنيه العزم في حربه ضد الإسلام وأهله إلا وحدة صفوفهم ودعوتهم لاستئناف العيش بالإسلام كاملا مطبقا في كل مناحي حياتنا ولن يكون هذا إلا بقيادة مبدئية ثابتة في دعوتها إلى تحكيم شرع ربنا العادل كاملا في ظل دولة الخلافة التي تحمي عقيدة أهل البلاد وتحمي الأرض والعرض والمقدسات وتحمله رحمة وهداية للعالمين. قال الحق تبارك وتعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.

المتطرفون الهندوس يسعون لإحياء «مذبحة غوجارات» ضد المسلمين في جميع أنحاء الهند

(مترجم)

الخبر:

شهد شهر رمضان اشتداد الاضطهاد والعنف ضد المسلمين في الهند من الجماعات الهندوسية المتطرفة. وخلال الشهر المبارك، زار الآلاف من القوميين والعنصريين الهندوس الأحياء الإسلامية في ولايات مختلفة في الهند، بما في ذلك ماديا براديش وغوجارات وجارخاند والبنغال الغربية، وأقاموا مسيرات تهديدية ونشروا رسائل كراهية، تحت ستار الاحتفال بمهرجان الهندوس رام نافامي. وحمل كثيرون العصي والسيوف، وتعرض عدد من المساجد ومنازل المسلمين ومتاجرهم للهجوم. في منطقة كارجون في ماديا براديش، أضرم حشد من الهندوس النار في مسجد، بينما في غوا، حاولت مجموعة من الغوغائيين يحملون أعلام الزعفران دخول مسجد بينما كان المصلون يبدأون صيامهم. في بعض الحالات، شوهد أفراد من الشرطة ينضمون إلى الحشود. في هذه التجمعات، تم تشغيل أغانٍ جماعية محرضة مليئة بالتهديدات بارتكاب إبادة جماعية ضد المسلمين. وقال رجل هندوسي لصحفي "عندما نستمع إلى الأغنية، نشعر بالقوة، نشعر بأننا نريد قتل كل مسلم من حولنا".

التعليق:

هذه التجمعات هي جزء من الأجندة المستمرة لمؤيدي هندوتفا، بما في ذلك حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم، بقيادة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، الذي يسعى إلى جعل الهند دولة هندوسية قائمة على الهوية الدينية والثقافية الهندوسية، حيث يتم ترويع المسلمين لدفعهم إلى ترك دينهم. هذه الأحداث ليست سوى جزء بسيط من الاضطهاد والتهديدات الشديدة التي يواجهها المسلمون في جميع أنحاء البلاد. وفي منطقة كارغون في ماديا براديش، هدمت إدارة المنطقة بالجرافات حوالي 16 منزلاً و29 متجراً مملوكة لمسلمين اتُّهموا بارتكاب أعمال عنف ضد العصابات الهندوسية التي هاجمت حيّهم وهددوه. وتعرض رجال مسلمون للهجوم واتُّهموا بالزواج من هندوسيات بغرض اعتناق الإسلام فيما وصفه المتطرفون الهندوس بـ"جهاد الحب"، بينما تم إعدام مسلمين آخرين في الشوارع على يد مجموعات حراسة الأبقار. في عام 2020، عقب اندلاع جائحة كوفيد، واتُّهم مسلمون بنشر فيروس كورونا، أو بالمشاركة في "جهاد كورونا" كما أطلق عليه. أحد أحدث أفلام بوليوود "The Kashmiri Files"، الذي روج له حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم في الهند والذي رعى أيضاً عروض الفيلم في الهند وخارجها، يصور المسلمين على أنهم أشرار متعطشون للدماء. وبعد مشاهدة الفيلم، ألقى بعض مؤيدي هندوتفا خطابات في دور العرض ودعوا الرجال الهندوس إلى الزواج قسراً من نساء مسلمات وإنجاب أطفال منهن لضمان تفوق أعداد الهندوس على أعداد المسلمين في البلاد.

وفي بعض الولايات الهندية، مثل ولاية ماهاراشترا، حاولت السلطات منع المساجد من رفع الأذان، وشجعت أتباعها الهندوس على الذهاب إلى المساجد وتشغيل الأغاني الهندوسية بضِعف صوت الأذان إذا لم تتم إزالة مكبرات الصوت. وفي ولايات هندية أخرى، مثل كارناتاكا، دعا الهندوس اليمينيون إلى مقاطعة التجار المسلمين وسائقي سيارات الأجرة ومتاجر الحلال، بينما مُنعت النساء والفتيات المسلمات في الولاية من ارتداء الخمار في المدارس والكليات. كما يتم النظر في حظر الزي الإسلامي في المؤسسات التعليمية في ولايات هندية أخرى. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، خلال تجمع ديني، دعا الرهبان الهندوس وقادة الهندوتفا علناً إلى ارتكاب إبادة جماعية ضد المسلمين. في الواقع، أصبحت مثل هذه الدعوات للقتل الجماعي للمسلمين أمراً روتينياً في الهند. صرح أحد منظمي هذا التجمع، سوامي برابودهاناند من الهندوس راكشا سينا: "تماماً مثل ميانمار، يجب على الشرطة والجيش وكل هندوسي حمل السلاح وتنظيم التطهير [للمسلمين]... ليس لدينا خيار آخر". كل هذا بالتوازي مع قانون تعديل المواطنة الخاص بالنظام وسجل الهند الوطني للمواطنين اللذين يستهدفان المسلمين بشكل غير متناسب مع التهديد بالترحيل إذا لم تكن لديهم الأوراق المطلوبة لإثبات جنسيتهم للبلاد، على الرغم من أنهم يعيشون في هذه الأرض منذ أجيال.

كل هذا يذكرنا بالكراهية والعنف اللذين تعرض لهما المسلمون في مذبحة غوجارات المناهضة للمسلمين قبل عقدين من الزمن والتي قُتل فيها مئات المسلمين، بمن فيهم النساء والأطفال. وقد تم الكشف عن جريمة القتل الجماعي هذه تحت مراقبة ناريندرا مودي الذي كان رئيس وزراء ولاية غوجارات في ذلك الوقت. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الفظائع التي ارتكبت ضد المسلمين في الهند، في الماضي والحاضر، فإن مودي ونظامه الطائفي يلقى ترحيباً حاراً من رؤساء الدول والحكومات في جميع أنحاء العالم، ويتبنون الاستبداد من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية ومصالح سياسية وطنية... ونقصد هنا الدول الرأسمالية العلمانية. ففي شهر نيسان/أبريل فقط، قام رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، بزيارة الهند لتعزيز الصفقات التجارية والاستثمارية. وفي غضون ذلك، يسعى النظام في باكستان إلى تطبيع علاقة الدولة مع الهند على الرغم من استمرار الاحتلال الوحشي لمسلمي كشمير واضطهاد المسلمين على يد حزب بهاراتيا جاناتا وأنصاره.

إن هذا كله يجب أن يكون تذكيراً قوياً للمسلمين في جميع أنحاء العالم بأنه لا توجد دولة، ولا هيئة دولية، ولا قيادة اليوم ستقف بصدق للدفاع عن حياة وحقوق المسلمين ودينهم سواء أكانوا في الهند أو كشمير أو ميانمار أو سوريا أو فلسطين أو اليمن أو في أفريقيا الوسطى أو تركستان الشرقية أو في أي مكان آخر. إن عائلات ضحايا مذبحة غوجارات لم تستمر فقط في انتظار تحقيق العدالة على الجرائم التي حرضت ضدهم قبل 20 عاماً... لكنها تُحكم الآن من الرجل الذي أيد حملة القتل الجماعي ضد المسلمين.

نحن كمسلمين، يجب أن ندرك تماماً أنه لن يكون هناك أمن للمسلمين في الهند أو في أي مكان آخر دون إقامة قيادة ونظام الإسلام، الخلافة على منهاج النبوة. في الواقع، كان المسلمون في الهند، وكذلك أتباع الديانات الأخرى، يتمتعون بالأمن والازدهار في ظل الحكم الإسلامي وحده. لذلك، لمنع حدوث مذبحة جديدة ضد المسلمين في الهند أو في دول أخرى في العالم، يجب أن نركز اهتمامنا وجهودنا وطاقاتنا المخلصة وعلى وجه السرعة لإقامة الدولة التي هي الوصي والدرع والداعم للمسلمين ودينهم؛ الخلافة. قال النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ».

د. نسرين نواز

مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

سلطة التنسيق الأمني الفلسطينية شريكة مع الاحتلال في كل جرائمه

أحمد الخطواني

الخبر:

قال رئيس سلطة أوسلو في رام الله: "نرفض التحقيق المشترك مع السلطات (الإسرائيلية) لأنها هي من قتل شيرين" وأضاف: "يجب ألا تمر جريمة قتل شيرين أبو عاقلة من دون عقاب، وإنها قد ضحت بحياتها دفاعا عن وطنها وشعبها، وسنذهب بقضية أبو عاقلة إلى محكمة الجنايات الدولية".

التعليق:

نقل موقع عرب 48 عن مصادر عبرية أنّه خلال اجتماع رئيس السلطة محمود عباس مع وزير حرب كيان يهود بيني غانتس في منزله برأس العين قال محمود عباس: "إنّه يدرك أنّه خلال ولاية نفتالي بينيت لن يكون هناك اختراق سياسي"، وأعرب عن تفهمه: "للوضع السياسي المعقد في (إسرائيل)" واكتفى بطلب: "إجراءات لبناء الثقة حالياً"، وقال: "حتى لو ألصقوا مسدساً برأسي فلن أغيّر موقفي الرافض للإرهاب والعنف والمؤيد لاستمرار التنسيق الأمني".

ولمحمود عباس سوابق كثيرة في إهدار فرص مُحاكمة كيان يهود على جرائمه، فقد سحبت سلطته مرات عديدة الدعاوى المقدمة إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي مقابل قيام كيان يهود بتقديم بوادر سياسية جدية كما سمّاها، وسحب قبل ذلك الدعوى المشهورة لمحاكمة دولة يهود بسبب بنائها لجدار الفصل العنصري، فعباس هذا متخصص في تضييع فرص محاكمة دولة يهود على جرائمها زاعماً أنّه يفعل ذلك مقابل وعود من كيان يهود لتحسين شروط التفاوض مع سلطته.

والحقيقة أنّ عباس لا يستطيع تقديم أي دعاوى جرائم ترتكبها دولة يهود في المحاكم الدولية لأنّه شريك لها في تلك الجرائم، وذلك من خلال التعاون الأمني التام معها فيها، فالذي ينسق أمنيا، ويبلغ عن المطلوبين، هو شريك في جريمة قتلهم، فلا يُتوقع أن يشكو عليهم، لأنّه إنْ فعل ذلك فيكون كمن يشكو على نفسه.

واليهود يعرفون ذلك جيداً، لذلك نراهم لا يلقون بالاً لتهديدات السلطة الجوفاء بتقديم الشكاوى ضدهم في المحاكم الدولية، يقول المحلل اليهودي روني شكيد: "سلطة عباس أضعف من أن ترفع قضية مقتل الصحفية شيرين أبو عاقلة أمام المحاكم الدولية، لأنّ التنسيق الأمني يجعل السلطة شريكة في كافة الأعمال العسكرية التي يقوم بها الجيش في كافة المناطق الفلسطينية، حتى في اجتياح جنين الذي قتلت فيه أبو عاقلة كان بالتنسيق ومساعدة الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، فكل جريمة ترتكبها قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، فإن السلطة الفلسطينية عملياً هي شريكة معها فيها.

كيف يعالج الإسلام الأزمات الاقتصادية؟ الأزمة الاقتصادية في لبنان نموذجا

بقلم: الشيخ د. محمد إبراهيم
رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية لبنان

إن النظام الاقتصادي الرأسمالي مطبق في معظم بلدان العالم، وهذا النظام منبثق عن المبدأ الرأسمالي الذي يقدس القيمة المادية على حساب سائر القيم ويرى أن المشكلة الاقتصادية هي الندرة النسبية ويمزج بين النظام الاقتصادي وعلم الاقتصاد. كما يطلقون للفرد حرية التملك بمعزل عما يجب أن يكون عليه المجتمع، ومن الأسس الاقتصادية فيه الربا. وقد تسبب هذا النظام ولا زال بمشاكل وأزمات اقتصادية عالمية وإقليمية ومحلية.

بينما النظام الاقتصادي الإسلامي يفصل بين علم الاقتصاد القائم على الأمور العلمية والوسائل والأساليب الناجحة وبين النظام الاقتصادي المنبثق عن مبدأ الإسلام ووجهة نظره في الحياة، ويرى أن المشكلة الاقتصادية تكمن في سوء توزيع المال بين الرعية، ويحث على زيادة الإنتاج ويحدد ما يجب أن يكون عليه المجتمع، كما يحث الأفراد على السعي في طلب الرزق ويتدخل لتأمين الحاجات الأساسية لكل فرد من الرعية، ويمنع حصر المال بيد فئة معينة كما يمنع الربا والاحتكار والغش ويحدد الملكيات الثلاث؛ ملكية خاصة وملكية عامة وملكية الدولة، وجعل لكل منها أحكاماً شرعية تحدد كيفية التملك والتصرف. كما أن القيمة الروحية هي التي تسيطر على باقي القيم، فالخوف من الله والحرص على طاعته ومساعدة الناس هي السائد، كما أن النظرة للدنيا ومنها المال فهي أنه لله، فالمال مال الله ابتداء وجعل الإنسان مستخلفاً فيه، قال تعالى: [وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ].

ولنضرب الأزمة الاقتصادية في لبنان نموذجاً:

أسباب الأزمة الاقتصادية في لبنان تتلخص في أمرين:

الأول: النظام الرأسمالي الذي يعتمد في لبنان على قطاع الخدمات والمصارف، وهذا القطاع إذا حدثت أية مشكلة سياسية أو أمنية أو اقتصادية فإن رؤوس الأموال تُسحب وتزيد الأزمة، كذلك يعتمد على الربا الذي يزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً.

الثاني: طبقة حاكمة مفسدة امتهنت اللصوصية تسرق المال العام بالإضافة إلى أموال الناس.

وعلاج هذه الأزمة في لبنان يتلخص بالآتي:

١- تطبيق الشريعة الإسلامية وأنظمتها ومنها النظام الاقتصادي الإسلامي.

٢- منع الربا حيث إن لبنان يدفع ما يقارب نصف الإنتاج المحلي (حوالي ٨ مليار دولار) ربا، في حين إن السلطة تتملق صندوق النقد الدولي للاستدانة الربوية منه المبلغ نفسه.

3- استعادة المال الذي تسرقه السلطة الحاكمة حيث تقدر ثرواتهم بمئات المليارات من الدولارات.

4- فرض ضريبة تصاعدية على الأغنياء وترد على الفقراء.

5- منع الاحتكار والغش واستغلال حيتان المال للأزمة.

6- جعل العملة من الذهب والفضة أو تغطية الأوراق النقدية بهما.

فالإسلام دين الله وفيه أحكام تعالج مشاكل الإنسان ومن ذلك الاقتصاد، وحين نصر الله رسوله وأقام الدولة الإسلامية الأولى في المدينة المنورة واجه مشكلتين اقتصاديتين: الأولى هجرة المسلمين من أهل مكة إلى المدينة فقد صادرت قريش أموالهم فآخى النبي بينهم وبين الأنصار فاقتسموا المال بالسوية.

والثانية: كان سوق المدينة يقام في حي يهود بني قينقاع. وقد غلبت عليهم طبيعتهم حيث كانوا يفرضون خراجاً على المتاجرة ويبيعون أماكن في السوق للباعة يتعاملون عليها أو يؤجرونها أو يحتكرونها لأنفسهم، وبالتالي كانت لهم السيادة على هذا السوق فقرر الرسول الكريم ﷺ إنشاء سوق جديد بقرب سوقهم، وكان يتفقده بنفسه.

فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صُبْرَةِ طَعَامٍ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلاً، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟» قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ؟ مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي» رواه مسلم.

وكذلك كان الخلفاء من بعده يطبقون أحكام الله ويعالجون مشاكل الناس وفقها.

قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر

د. عبد الله ناصر - الأردن

الخبر:

وزير خارجية الإمارات يصف العملية البطولية في منطقة إلعاد، والتي أسفرت عن مقتل ثلاثة (إسرائيليين)، يصفها بالهجوم الإرهابي المروع. (دنيا الوطن 2022/5/7).

التعليق:

يقاوم المسلمون العزل في فلسطين كيان يهود، ويذودون عن الأقصى بما يمتلكون من إمكانات بسيطة، ويسقط منهم بشكل شبه يومي شهداء أو مصابون، فلا نسمع لرويبضة من رويبضات هذا الزمان من حكام البلاد الإسلامية عبارات الإرهاب بحق هذا الكيان المسخ.

أما عندما يتعلق الأمر بقتل أحد هؤلاء المحتلين الأراذل، فيتسابق الرويبضات للوقوف معهم واصفين العمليات البطولية التي يقوم بها المسلمون من أهلنا في فلسطين بالإرهاب، عارضين كل أنواع المساعدات

بما فيها التعاون للقبض على من يستطيع الإفلات من هؤلاء الأبطال كما تفعل السلطة الفلسطينية والتي أصبحت ذراعا أمنيا ليهود.

لم يكتف حكام الإمارات بما قاموا به من اتفاقات وعقد معاهدات مع هذا الكيان، والتباحث لإنشاء حي متكامل ليهود في الجزيرة العربية، لتأتي هذه التصريحات لنزع حتى ورقة التوت التي كانت تغطي سوءاتهم هم وغيرهم من الحكام، ولتظهر معدنهم المختلف عن معدن هذه الأمة الأصيلة، وليصطفوا موالين ليهود والغرب حريصين على إرضائه، ضاربين بمشاعر المسلمين عرض الحائط، وليؤكدوا بأنهم ليسوا منا ولسنا منهم؛ والحديث معهم لتغيير مواقفهم لا ينفع ولا يجدي، لذا أوجه خطابي لإخواننا في جيوش المسلمين، فأقول وبالله التوفيق:

انظروا لإخوانكم في فلسطين، وبما يملكون من إمكانات بسيطة! استطاعوا دب الرعب في كيان يهود، وأظهروا أن هذا الكيان المسخ ما هو إلا ظل للدول العربية التي تحكمنا بالحديد والنار، وتمنع تحرككم لنصرة إخوانكم، وتحرير مسرى نبيكم ﷺ ومعراجه، وأنتم والله قادرون على ذلك، فإن زال الشيء زال ظله.

لهذا ندعوكم للعمل مع إخوانكم شباب حزب التحرير، وإعطاء النصرة لأميره العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة، ليعلنها خلافة راشدة على منهاج النبوة يرضى عنها ساكن الأرض والسماء، تحرر البلاد والعباد، وتنشر العدل في كل مكان، وما ذلك على الله بعزيز.

قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ قَرِيباً﴾.

ولاية ثانية لن تختلف عن الأولى وهل يُنتظر من الدّبّور عسل؟

زينة الصّامت

الخبر:

شارك الآلاف من الفرنسيّين في مظاهرات بمناسبة عيد العمّال العالميّ الأحد لمطالبة الرّئيس إيمانويل ماكرون بالتّخلّي عن خطّته لرفع سنّ التّقاعد وتحسين القدرة الشّرائيّة للفرنسيّين في أوّل اختبار له منذ فوزه بولاية ثانية وقبل بضعة أسابيع من الانتخابات التّشريعيّة. (فرانس 24)

التّعليق:

بعد فوزه في الدّورة الثّانية من الانتخابات الرّئاسيّة الفرنسيّة الأحد 2022/04/24 بحصوله ٪58.8 من الأصوات مقابل ٪41.2 لمنافسته مارين لوبان زعيمة حزب التّجمّع الوطنيّ اليمينيّ المتطرّف أكّد إيمانويل ماكرون في كلمة ألقاها قرب برج إيفل أنّه سيسخّر كلّ طاقاته خلال ولايته الجديدة هذه "من أجل خدمة بلدنا وشبابنا" جازما بأنّ "الولاية الجديدة لن تكون استمرارا لسابقتها بل انطلاقة جديدة لرفع التّحدّيات، على غرار الدّفاع عن البيئة وفرض المساواة بين الرّجال والنّساء ومن أجل مجتمع أكثر عدالة".

عهدة ثانية تضع ماكرون أمام تحدّيات كبيرة ستسقط القناع عن زيف وعوده الانتخابيّة وتظهر عجزه عن حلّ مشاكل الفرنسيّين وستعرّي عجزه وعدم قدرته على وقف تراجع القدرة الشّرائيّة لديهم، وتكشف فشله في تنفيذ مشروع تعديل قوانين التّقاعد وزيادة سنوات العمل.. عهدة ثانية ستبرهن عن تهاوي النّظام العلمانيّ وسقوطه بعد أن بان بالكاشف ضعفه في توفير المعالجات والحلول لمشاكل أهل فرنسا والنّاس بصفة عامّة.

بعد أسبوع فقط من تجديد هذه العهدة وتحديدا في اليوم الأوّل من شهر أيار/مايو والذي يحتفل فيه العالم بعيد العمّال العالميّ خرج الآلاف من الفرنسيين يحتجّون ويطالبون ماكرون بالإسراع بتنفيذ وعوده والتّخلّي عن خطّته التي رسمها والقاضية برفع سنّ التّقاعد ووضع شروط على الرواتب الممنوحة للعاطلين عن العمل وفرض عدد من ساعات العمل عليهم كشرط للحصول عليها.

ينتظرون من الدّبّور عسلاً! ينتظرون أن تطرح شجرة الزّقّوم ثمارا طيّبة!! هي فقط وعود زائفة لحملة انتخابيّة، وهل وفّى من قبل بوعوده في حملته الانتخابيّة الأولى؟ ماذا عن حركة السّترات الصّفراء وما تلاها من أحداث كشفت عن أنياب حكومة ماكرون المتوحّشة التي رمت بوعودها أرضا ونالت من المتظاهرين بكلّ وحشيّة وكشفت عن الوجه الحقيقيّ لنظام علمانيّ فاسد؟

فهل سيعتبر هؤلاء ويتداركون قبل موعد الانتخابات التّشريعيّة؟!

هل سيعون أنّ ديدن هؤلاء السّاسة الذين يتكالبون على الفوز بكرسيّ الرّئاسة: وعود لا تنفّذ وكلام منمّق يبقى حبرا على أوراق الحملة الانتخابيّة...؟ فآخر همّ هؤلاء رعاية شؤون النّاس.

رحم الله ساسة كانوا يخشون الله وينفّذون أحكامه العادلة التي ترعى من في الأرض فلا تظلم البشر ولا تقطع الشّجر ولا تهدم الحجر... أحكام من لدن خالق خبير عليم.

في ظلّ هذا النّظام الرّأسماليّ العلمانيّ ضلّتْ البشريّة وابتعدت عن هدي ربّها وتاهت عن الصّراط المستقيم وهوت في ظلمات لن يخرجها منها إلّا نظام ربّها الهادي العادل الذي فيه الحلول الشّافية التي فيها سعادة النّاس جميعا والتي أرسلها الله هدى ورحمة للعالمين. ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾.

أصداء اغتيال الإعلامية شيرين أبو عاقلة

الخبر:

تناقلت وسائل الإعلام العربية والعالمية، خبر مقتل مراسلة الجزيرة في فلسطين، الإعلامية شيرين أبو عاقلة، بعد قنصها على يد جنود كيان يهود، وإصابة زميلها علي السمودي في ظهره، أثناء تغطيتهم لاجتياح قوات كيان يهود المجرم لمخيم جنين.

واتهم شهود عيان في مقابلات تلفز يو نية قناصي يهود، بأنهم تعمدوا استهداف الطاقم الإعلامي بدم بارد رغم معرفتهم بانتمائهم للوسط الإعلامي، وأعلنت جهات مختلفة عن نيتها رفع قضية ضد جيش الكيان وحكومته.

كما أثار العلمانيون زوبعة من الجدال، على موقع التواصل الإلكتروني، حول مشروعية ترحم المسلمين على المغدورة شيرين أبو عاقلة ووصفها بالشهيدة، رغم كونها تدين بالنصرانية، وفي المقابل طالب كثيرون بترك البحث في هذه المسألة، والتركيز فقط على فضح جرائم الكيان المجرم.

التعليق:

في هذا المقام نستحضر مسائل مهمة يجب ألاّ تغيب عن ذهن المسلم حين النظر إلى مختلف القضايا والأحداث:

أولا: إن دماء الصحفي المشهور ليست أولى من دماء العامي المغمور، وإن من المنكر بروز التباين في ردة الفعل عند وسائل الإعلام والمثقفين، حيث يمرون على خبر مقتل شباب ونساء فلسطين والشام واليمن وغيرها من بلاد المسلمين مرورا باردا مقتضبا، يعدون عنده الأرقام ويحصون الضحايا، ثم يطوون الأوراق لتلاوة أخبار الاقتصاد أو الرياضة ونحوها، بينما يثيرون صخبا عاليا، ويرفعون عقيرتهم عند مقتل شخص مشهور أو اغتيال إعلامي معروف، ما يصنع رأيا عاما وانطباعا عند الناس برخص الدماء البريئة لذاتها، وأن أهمية الدم من أهمية وظيفة ومركز صاحبه، أو ما يمثله من صلة بالوسط الإعلامي والسياسي، ويغيَّب الوعي العام عن مفهوم الإسلام بعظم سفك الدم الحرام كائنا من كان صاحبه.

ثانيا: إن واجب الأمة تجاه الدماء الحرام البريئة، التي يريقها أعداء أمتنا على أرضنا، سواء من المسلمين أو من غيرهم من أبناء بلادنا، هو القصاص والقتال والجهاد ضد من يستخفون بحرماتنا وعلى رأسهم كيان يهود، وإن مسؤولية حماية غير المسلمين ممن هم في حكم ذمة الأمة ورسولها ﷺ، تقع على عاتقنا نحن، ولولا تقصيرنا في توحيد كلمتنا وقوتنا وجيوشنا على الإسلام ودولته، لما وقفنا مصعوقين مشلولين أمام كل ضحية تسقط بيد أجبن الناس يهود، وإن الواجب هو قلع هذا الكيان من جذوره وليس الاستجارة من الرمضاء بالنار، برفع القضايا إلى محاكم الغرب، التي تكيل بمكيالين في تعاملها مع قضايانا ودمائنا ودماء أهل ذمتنا، بينما تستفز ملياري مسلم بوقاحة منقطعة النظير، في تعاطيها مع الملف الأوكراني بكل جوانبه.

ثالثا: إن عقيدة الإسلام وأحكامه، ليست محل مساومة أبدا، ورغم محاولة العلمانيين النيل من عقائدنا وأحكام ديننا، واستغلال الحالة المشاعرية والعاطفية في مطالبتهم بتقديم مفاهيم العلمانية والوطنية على مفاهيم الإسلام وأحكامه، فإن المسلم لا يجوز أن تأخذه في دين الله لومة لائم، ولا أن يبيع من دينه شيئا يسترضي به الذين كرهوا ما أنزل الله، فدعاة الترحم على من مات أو قتل من غير المسلمين، لا يسعون إلى تعزيز «الوحدة الوطنية» كما يزعمون، ولا إلى رصّ الصفوف ضد الأعداء، بل غايتهم نسف أحكام الولاء والبراء في الإسلام، وصرف المسلمين عن استحضار الإيمان بالعقيدة ومنها الإيمان بالآخرة، أو جعله مقياسا للأقوال والأفعال.

ولأن الترحم على الميت في الإسلام ينصرف الى الرحمة الخاصة التي أعدها الله للمؤمنين دون غيرهم، وهي المغفرة ودخول الجنة، فلا يجوز للمسلم الترحم على من مات على غير الإسلام، ولا يعني ذلك عدم تعزية أهلها أو ذكر ما كان من صفاتها ومواقفها الجيدة، ولا يعني ذلك التبرؤ من دمائها البريئة وترك القصاص لها، ولا شأن لذلك بوحدة الموقف في وجه القتلة المجرمين.

بل الواقع يثبت أن غير المسلمين لا يبالون إن لم يترحم المسلمون على موتاهم، كما لا يبالي المسلم إن لم يترحم غير المسلم على موتاه، ولم تشكل هذه القضية مشكلة عند المسلمين وغيرهم على مدى التاريخ، وإنما يثيرها العلمانيون طعنا في الإسلام، وتحريشا بين المسلمين وغيرهم، ليمرروا عقيدتهم في فصل الدين عن الحياة.

وأما الشهادة في الإسلام، فهي منزلة تكون للمسلمين الذي قتلوا في طاعة الله، فنلزمها كما هي، ولا نجاوزها إلى مقاييس العلمانيين الوطنية، التي لا تغني من الحق شيئا.

وأما الدعوة لترك بيان الحكم الشرعي في هذه المسألة بدعوى وحدة الصف، فكان الأولى أن توجه للعلمانيين الذين يستغلون عاطفة الناس وأحزانهم، للهجوم الخسيس والرخيص على أصول الإسلام وأحكامه، وليس على من يهب للذود عن أغلى ما يملك المسلم، عقيدته ودينه، فهذه الدعوة ظاهرها الحرص على تركيز الحراب إلى صدور القتلة، ولكنها تدعو دون قصد إلى كشف نحورنا لطعنات أشد فتكا من رصاص المعتدين وقذائفهم، وترك الباب مشرعا أمام العلمانيين لتمرير مفاهيمهم الناسفة لأصل من أصول الدين.

نسأل الله تعالى أن يبصرنا بأمور ديننا، وأن يعيننا على نصرة دينه ونصرة المستضعفين.

تعليق صحفي:

كيان يهود يطبع مع الحكام والأنظمة ويناور عسكريا لمواجهة الأمة وجيوشها

أعلن جيش الاحتلال إطلاق أكبر المناورات العسكرية الشاملة في تاريخه تحت اسم "عربات النار"، تستمر شهراً كاملاً، وتشارك فيها أذرع الجيش كافة، في البر والبحر والجو، وتشمل جنود الجيش النظامي والاحتياطي.

وسوف يكون التدريب -الذي يستغرق 4 أسابيع- بمنزلة محاكاة لحرب متعددة الجبهات والأبعاد ضد أعداء (إسرائيل) في الجو والبحر والبر وفي الفضاء السيبراني، وقال جيش الاحتلال (الإسرائيلي) -في بيان- إن هدف المناورات هو رفع جهوزيته لأي سيناريو، وتأهيله لخوض معركة طويلة الأمد.

تظهر هذه المناورات الضخمة والتي باتت تتكرر كل بضعة أشهر حجم الخوف والرعب الذي يعيشه كيان يهود وقادته وسياسيوه، وأن حالة الترقب والتخوف من المستقبل ومن الهزيمة والزوال من الأرض المباركة باتت كابوسا يزعج أحلام كيان يهود وينغص عليهم ليالي التطبيع رغم كثرتها، وأن هذه الحقيقة السياسية والعسكرية عقدة لا يمكن لكيان يهود القفز عنها أو تجاهلها.

إن هذه المناورات كما هو ظاهر تحاكي حربا من عدة جبهات، وهي تحاكي هجوما حقيقيا، فمن هي الجهة التي يتخوف منها كيان يهود؟ إن الناظر إلى هذه المناورات يجد أنها تحاكي التصدي لجيش منظم جواً وبراً وبحراً، وهذا يظهر أن كيان يهود يعلم أن تطبيعه هو فقط مع الأنظمة الخائنة أما الأمة وجيوشها فمن الممكن في أي لحظة أن تنقض عليه وتنهي وجوده وهو يستعد لهذه اللحظة التي كانت سابقاً من نصيب الصليبيين والتتار.

إن أكثر ما يخشاه كيان يهود ليس جماعة مسلحة استنزفت قواها في قتل أهل الشام وخدمة المخططات الأمريكية بتوجيه من إيران وعاثت في لبنان الفساد وباتت أداة لتجويع الناس وسفك دمائهم، وليس النظام الإيراني كما يُرَوج خاصة أن كيان يهود جربه مرات وخبر سكوته وصمته على قتل علمائه

وتفجير مفاعلاته وليس من أهل فلسطين المحاصرين والمستضعفين، وإن كان يحسب لهم حساب الإيذاء وعدم الاستقرار والعيش بهدوء وسلام، إن أكثر ما يخشاه كيان يهود هو غضبة الأمة الإسلامية وتمرد جيوشها على الحكام الخونة والتحرك لتحرير فلسطين فذلك يعني انتهاء كيان يهود واقتلاعه من الأرض المباركة وإزالته من الوجود، ولذلك هو يعد العدة لذلك اليوم الذي تظهر المؤشرات والأحداث أنه بات قريبا، ولذلك اليوم يجب أن تتحرك الأمة وتتمرد جيوشها قبل مزيد من الذل والهوان { وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (72)}

المكتب الإعلامي الأرض المباركة - فلسطين

النظام الوضعي الحالي للسلطة القضائية يضمن أن يكون الحق للقوي ولا يحقق العدالة

إنّ نظام العقوبات في الإسلام هو النظام الأكثر عمقاً وتفصيلاً في تاريخ البشرية، فالإسلام قد تميّز - ومنذ زمن النبي ﷺ - بتنفيذ العدالة وبشكل سريع، وعلى سبيل المثال كان رسول الله ﷺ يتولى القضاء ويتفقد الأسواق بنفسه لكشف محاولات التدليس والغش، ورحمة منه عليه أكمل الصلوات وأتم التسليم كان لا يقيم العقوبات بالشبهات بل بالبينات الشرعية، ويقول عليه الصلاة والسلام: «ادْرَءُوا الحُدُودَ عَنِ المُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ، فَإِنَّ الإِمَامَ أَنْ يُخْطِئَ فِي العَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي العُقُوبَةِ» أخرجه الترمذي، وكذلك لا يُقام الحد على السارق في المجاعة إذا سرق لسدّ جوعه، ذكر السرخسي في المبسوط عن مَكْحُولٍ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا قَطْعَ فِي مَجَاعَةِ مُضْطَرٍّ»**، وهذا ما التزم به عمر رضي الله عنه خلال فترة المجاعة، وقصة القاضي الذي حكم لليهودي بأخذ الدرع من الخليفة علي رضي الله عنه لأنّه رفض شهادة ابنه مثال آخر. هذه الأمثلة وغيرها شواهد محفورة في عقول المسلمين وقلوبهم، وقد كانت العدالة وسرعة تحقيقها ركناً في القضاء الإسلامي، وكانت الشريعة معياراً للحضارات العالمية لثلاثة عشر قرناً، حتى إن من الدول الغربية من كان يتأثر بالقوانين الإسلامية.

إلا أنّ فضّ الخصومات بين الناس ومحاسبة الحكام وتأمين حقوق الناس في العالم الإسلامي في حالٍ يرثى لها الآن، وذلك منذ إلغاء تطبيق نظام الإسلام الذي كان يطبق في دولة الخلافة، فمع زوال الخلافة عام 1342هـ / 1924م، بات العقل البشري منذ ذلك الحين مقياساً لتحديد الجريمة والإدانة والعقوبة، وتُطبّق الآن في العالم الإسلامي قوانين الكفر، التي ظلمت الناس بغضّ النظر عن مدرستهم الفكرية وجنسهم ودينهم وعرقهم... ففي باكستان مثلاً، يطبق القانون البريطاني - بما في ذلك قانون الإجراءات الجنائية - الذي صدر عام 1898م، والذي يتيح المجال للمتنفّذين الإفلاتَ من العقاب، بينما يُحاكم الضعفاء زوراً وبهتاناً في كثير من الأحيان، إضافة إلى بقاء كثير من القضايا معلقة في المحاكم لفترات طويلة تتجاوز العقود في بعض الأحيان. لقد تميّزت السلطة القضائية في ظل النظام الوضعي حتى وقتنا هذا بالاستمالة للقوي والتأخر في تحقيق العدل، هذا إن لم تكن السلطة القضائية غائبة! فأصبح الناس يتجنبون اللجوء إلى القضاء قدر الإمكان، وقد أدّى تطبيق الأحكام الوضعية في باكستان إلى صدور عشرات الآلاف من الأحكام القضائية الظالمة، وكذلك الحال في العالم كله في ظل انبساط حكم الكفر.

القضاء يؤمّن مصالح نخبة من الناس فقط

يقوم مجموعة من النخبة داخل القيادة السياسية والعسكرية بتأمين مصالحهم ومصالح أسيادهم الاستعماريين من خلال القضاء، والديمقراطية تسمح لهم بأن يقرروا ما ينبغي أن يكون مسموحاً وما ينبغي أن يكون ممنوعاً، ويأتي دور القضاء في فرض إرادة النخبة! إنّ تعريف الإجرام في الإسلام هو ارتكاب محرّم منهي عنه في النصوص، وعليه تتم معاقبة المجرم، لذلك ولكون فرض الضرائب على المبيعات وفرض ضريبة الدخل حراماً فإن الشريعة تراه جريمة يُعاقب عليها، بينما لا ترى الديمقراطية جريمة في نهب الممتلكات الخاصة للناس من خلال مثل هذه الضرائب، التي يُستخدم ريعها لصالح المستعمرين، من خلال مدفوعات الفوائد على القروض الربوية التي تأخذها النخبة الحاكمة من خلال الفساد المالي! وفي حين يرى الإسلام أنّ مصادر الطاقة من الممتلكات العامة وللمجتمع الحق في الاستفادة منها، وتُحرّم خصخصتها، ترى الديمقراطية خصخصتها مباحة، واستخدامها ضرورياً من أجل استفادة الطبقة الحاكمة وحاشيتها, وفي حين إنّ محاسبة الحاكم وفضح أيّ تعاون له مع العدو واجب في الإسلام، فإنّ قانون باكستان اليوم - وبسبب الديمقراطية - يعدّ محاسبة الحكام والقيام بأيّ نشاط معارض لسياسات الدولة الفاسدة إخلالاً في النظام العام و»إرهاباً«! وهكذا، فإنّ القوانين في ظل الديمقراطية الكافرة هي لتأمين مصلحة النخبة الحاكمة وحاشيتها، لأنّها تُفرض كقانون، بغض النظر عن أوامر الله سبحانه وتعالى ونواهيه، علاوة على ذلك فإنّ للحكام حصانة قضائية تحميهم من الملاحقة والمحاكمة، وذلك من خلال قوانين مثل قانون المصالحة الوطنية. لذلك لم يتردد نظام مشرف/عزيز

في تنفيذ أوامر أمريكا، واستمر على النهج نفسه نظام كياني/شريف، الذي واصل خيانة باكستان دون أيّ تحدّ أو تهديد من القضاء، وقد كان مشرف الوحيد الذي أُحضر للمحكمة بعد أن تراكمت جرائمه!

الفصل في الخصومات، وحفظ الحقوق، ومحاسبة الحكام

على عكس الديمقراطية، فإنّ نظام الإسلام يتضمن قوانين متعلقة بالجريمة وأحكام البينات والعقوبات من عند الله، وخالق الناس هو أعلم بما يصلح لهم ويصلح حالهم، [أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ]. [سورة الملك: 14]، فالإسلام هو الأساس المتين للقضاء في دولة الخلافة، والجاهلية هي أساس القوانين الوضعية الآن، بما في ذلك القانون البريطاني، وقوانين العقوبات الفرنسية، وأحكام الكفر بجميع أشكالها الأخرى. لذلك فإنّ على القاضي - سواءٌ أكان رجلاً أم امرأة، حنفياً أم شافعيا... الخ - أن يكون على دراية بالإسلام؛ لأنّه سوف يحكم به، فإن حكم بغيره فهو في النار، قال رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح: **«الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ: وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَاثْنَانِ فِي النَّارِ، فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ فِي الْحُكْمِ، فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ»** رواه أبو داود.

إنّ الإسلام هو إرادة الله، ويجب تطبيقه من خلال القضاء دون أدنى محاباة أو تمييز على أساس النفوذ أو المركز أو أيّة مسألة أخرى، وتجب استعادة حقوق الضعفاء ونصرة المظلومين بغض النظر عن عرقهم أو جنسهم أو مذهبهم أو دينهم... وقد أكّد أبو بكر الصديق رضي الله عنه على ذلك في خطبته الأولى، بعد أن عُقدت له بيعة الخلافة، حيث قال: **«وَالضَّعِيفُ فِيكُمْ قَوِيٌّ عِنْدِي حَتَّى أُرِيحَ عَلَيْهِ حَقَّهُ إِنْ شَاءَ اللهُ، وَالقَوِيُّ فِيكُمْ ضَعِيفٌ عِنْدِي حَتَّى آخُذَ الحَقَّ مِنْهُ إِنْ شَاءَ الله»**. كما قال رسول الله ﷺ محذّراً المسلمين: **«... إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ وَايْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»** [رواه البخاري].

ليست هناك حصانة لأيّ حاكم، سواء أكان خليفة أم والياً، وأي تعامل له مع صندوق النقد الدولي أو قوات الإيساف أو الأمم المتحدة أو وزارة الخارجية الأمريكية لأخذ التوجيهات فإنّه يحاكم عليه فوراً. علاوة على ذلك، فإنّه ليس للخليفة الحق في عزل القاضي وهو ينظر في قضية مرفوعة ضده، على عكس ما قام به نواز شريف ومشرف. ورد في «مقدمة الدستور لحزب التحرير» في المادة رقم 13: «وورد في المعجم الأوسط للطبراني بلفظ **«فَمَنْ كنتُ جَلَدْتُ لَهُ ظَهْراً فَهذا ظَهري فَلْيَسْتَقِدْ مِنْهُ وَمَنْ كنتُ شَتَمْتُ لَهُ عِرْضاً فَهذا عِرْضي فَلْيَسْتَقِدْ مِنْهُ ومَنْ كنتُ أَخَذْتُ له مالاً فهذا مالي فَلْيَسْتَقِدْ منه»**»، وورد في المادة رقم 87: «قاضي المظالم هو قاض ينصب لرفع كل مظلمة تحصل من الدولة على أي شخص يعيش تحت سلطان الدولة، سواء أكان من رعاياها أم من غيرهم، وسواء حصلت هذه المظلمة من الخليفة أم ممن هو دونه من الحكام والموظفين»، وفي المادة رقم 88: «يُعيَّن قاضي المظالم من قِبَل الخليفة، أو من قبل قاضي القضاة. أما محاسبته وتأديبه وعزله فيكون من قبل الخليفة أو من قبل قاضي القضاة إذا أعطاه الخليفة صلاحية ذلك. إلاّ أنه لا يصح عزله أثناء قيامه بالنظر في مظالِمة على الخليفة، أو معاون التفويض، أو قاضي القضاة المذكور، وتكون صلاحية العزل في هذه الحالات لمحكمة المظالم».

الإسلام يضمن تحقيق العدالة بشكل عاجل

لم يقرّ الإسلام فكرة الحق للقوي، بل القوي هو صاحب الحق، وضمن الإسلام تحقيق العدالة بشكل فوري، والقضاء في الإسلام فريد بحيث لا يوجد فيه نظام الاستئناف، الذي يحوّل القضايا من محكمة إلى أخرى على مختلف المستويات، ولكن في الإسلام يتم النطق بحكم الله في المسألة في جلسة قضائية وتنتهي القضية، والاستثناء الوحيد لرد حكم القاضي هو عندما يتعارض حكمه مع ما أنزله الله أو يتعارض مع الواقع بشكل واضح جلي. ورد في «مقدمة الدستور لحزب التحرير» في المادة رقم 83: «لا توجد محاكم

استئناف، ولا محاكم تمييز، فالقضاء من حيث البت في القضية درجة واحدة، فإذا نطق القاضي بالحكم فحكمه نافذ، ولا ينقضه حكم قاضٍ آخر مطلقاً إلاّ إذا حكم بغير الإسلام، أو خالف نصاً قطعياً في الكتاب أو السنة أو إجماع الصحابة، أو تبين أنه حكم حكماً مخالفاً لحقيقة الواقع».

بالإضافة إلى قضاة المظالم والخصومات، فإنّ في الإسلام قاضياً للحسبة، وهو قاضٍ يقوم بحماية الحقوق العامة، حتى مع غياب المدّعي، فقد ورد في «مقدمة الدستور لحزب التحرير» في المادة رقم 84: «المحتسب هو القاضي الذي ينظر في كافة القضايا التي هي حقوق عامة ولا يوجد فيها مدع، على أن لا تكون داخلة في الحدود والجنايات»، وجاء في المادة رقم 85: «يملك المحتسب الحكم في المخالفة فور العلم بها في أي مكان دون حاجة لمجلس قضاء، ويُجعل تحت يده عدد من الشرطة لتنفيذ أوامره، وينفذ حكمه في الحال».

ضمن الآسلام العدل من خلال إجراءات صارمة لآثبات الجريمة

الإسلام يضمن السرعة في تحقيق العدل، كما يضمن العدل من خلال إجراءات صارمة لإثبات الجريمة. فيما يتعلق بالأدلة، فإنّ الإسلام قد اشترط البينات الشرعية لتقرير العقوبة بموجبها، وهي: (الإقرار، واليمين، والشهادة، والمستندات الخطية المقطوع بها)، فهي التي جاء الإسلام بأدلة شرعية عليها، وأما الأدلة الظرفية التي يأخذ بها القانون الغربي فإن الإسلام يتعامل معها فقط من باب الاستئناس وليس كبيّنة ثابتة، ولهذا فإن الرسول ﷺ عندما سأل الجارية عن قاتلها قبل أن تموت وأشارت إلى اليهودي، لم يقبل عليه الصلاة والسلام ذلك كفاصل في الحكم، بل استخدم رسول الله ﷺ ذلك للاستئناس، ولم تتم إدانة اليهودي بالقتل إلا بعد اعترافه، فالإسلام دين الرحمة يدرأ الحدّ بالشبهة، ولا يكون هناك عقاب إلا ببينة شرعية ثابتة، قال ﷺ: «**ادْرَءُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ، فَإِنَّ الإِمَامَ أَنْ يُخْطِئَ فِي العَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي العُقُوبَةِ**» أخرجه الترمذي، أمّا بالنسبة للعقوبات التعزيرية، فيمكن أن تؤخذ أدلة الطب الشرعي لإثبات الجريمة، فعلى سبيل المثال يعتمد فحص الطبيب أو القابلة في حالة الاغتصاب من أجل فرض عقوبة التعزير، وهي السجن مدة خمسة عشر عاماً والجلد والنفي عاماً للمغتصب، هذا إذا لم تثبت بالبينة الشرعية المذكورة، وإلا أقيم الحدّ.

الآسلام وضع العقوبة المثالية

فيما يتعلق بالعقاب، فإنّ الإسلام قد وضع العقوبة المثالية التي تكون زاجرة للمذنب وللآخرين، في حين أدّت العقوبات الغربية إلى ارتفاع نسبة الجريمة، فضلاً عن وجود أعداد هائلة من المجرمين في السجون، وقد أصبحت السجون الباكستانية مدارس لتعليم المجرمين كيفية الإفلات من العقوبة في المستقبل، علاوة على ذلك، فإنّه لا يتم تعريف المجتمع بعقوبة الجناة وهم خلف القضبان، فلا تكون العقوبات رادعة لغيرهم، بل يؤدي فساد العقوبات الوضعية إلى انتشار الجريمة، وهذا أبعد ما يكون عن الأحكام المنصوص عليها في الإسلام. إن الحدّ لا يُقام إلا بثبوت البيّنة الشرعية، وإذا ثبتت أقيم الحد علناً أمام الناس لردعهم وزجرهم، فمثلا قطع يد السارق في الإسلام يكون بالعلن وأمام الناس حتى يكون المجتمع بأكمله شاهداً على هذا العقاب، ولهذا فإن حوادث السرقة كانت محدودة طوال أكثر من ألف سنة في دولة الخلافة، بينما تتضاعف باستمرار في ظل القوانين الوضعية خلال اليوم الواحد! وهكذا فقد كان معدل الجريمة في ظل الخلافة متدنيّاً جداً ما جعل الناس ينعمون بالأمن والأمان. علاوة على ذلك، فإنّ العقوبات في الإسلام ليست فقط من أجل الزجر، بل لتجبر عقاب يوم الآخرة أيضاً، فقد قال رسول الله ﷺ: «**بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئاً وَلَا تَسْرِقُوا وَلَا تَزْنُوا ... فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ**» [رواه البخاري].

29 من رمـضان المبارك 1443هـ - السبت, 30/افريل 2022م

حزب التحرير ولاية باكستان

ما وراء تصفية جنرالات وأوليغارش؟

م. حسام الدين مصطفى

الخبر:

أوردت DW مقالا في 9 ماي 2022 حول سر الوفيات الغامضة بين الأوليغارش الروس ورد فيه: في الشهور الثلاثة الماضية لقي سبعة أثرياء كبار من الأوليغارش الروس حتفهم في ظروف غريبة غامضة، بعضهم مع عائلاتهم. وغالبيتهم تنحدر من أوساط صناعة النفط والغاز. وهو ما أثار التكهنات حول ملابسات تلك الوفيات ومن يقف خلفها.

التعليق:

أوردت دويتشه فيله معلومات عن مقتل الأوليغارش الروسي سيرغي بروتوسينيا في إسبانيا في 19 أفريل مع زوجته وابنته، وكان نائب رئيس شركة الغاز نوفاتيك، وقبلها بيوم وجدوا جثة النائب السابق لبنك غاز بروم فلاديسلاف أفاييف مع زوجته وابنته مقتولين في موسكو. وادعت وكالة الأنباء الروسية أنه قتل زوجته وابنته أولا ثم انتحر.

الاثنان ينحدران من الأوساط العليا لصناعة النفط والغاز الروسية، وفي جانفي وجد ليونيد شولمان المدير في شركة غازبروم منتحرا، وبعد أقل من شهر وجد ألكسندر تيولياكوف مشنوقا في بيته في بطرسبورغ وهو مدير سابق في غاز بروم، وبعدها بثلاثة أيام وجد رجل الأعمال النافذ في شركة الغاز والنفط ميخاييل فاتفورد مشنوقا في بريطانيا، ثم في 24 مارس عثر على الملياردير فاسيلي ميلنكوف ميتا مع زوجته وابنتيه في روسيا وكان يرأس شركة الإمدادات الطبية العملاقة ميدستوم. وأخيرا أندري كروكوفسكي سقط من على صخرة أثناء نزهة، وقد كان مديرا لمنتجع سياحي للتزلج قرب سوتشي حيث يقضي بوتين إجازته الشتوية.

وقد فتحت هذه الوفيات الغريبة المجال لتكهنات عن إمكانية أن يكون للكرملين أو حتى بوتين نفسه يد في ذلك، خاصة وأن عمليات اغتيال لمتنفذين روس حصلت في السنوات السابقة.

من جهة أخرى ذكرت صحيفة نيويورك تايمز نقلا عن مسؤولين أمريكيين كبار أن الولايات المتحدة وفرت معلومات استخباراتية ساعدت القوات الأوكرانية في قتل الكثير من الجنرالات الروس خلال الحرب الأوكرانية.

وقالت الصحيفة إن واشنطن مدت أوكرانيا بتفاصيل عن التحركات المتوقعة للقوات الروسية ومواقعها وتفاصيل عن المقرات العسكرية الروسية المتنقلة، مضيفة أن أوكرانيا استفادت من هذه المعلومات ونفذت ضربات مدفعية وهجمات أخرى أسفرت عن مقتل ضباط روس. ووفقا للصحيفة قال مسؤولون أوكرانيون إنهم قتلوا نحو 12 جنرالا روسيا في مضمار القتال استنادا على المعلومات التي وفرتها المخابرات الأمريكية.

لا يمكن لأي مراقب أن يعتبر هذه الوفيات خلال فترة قصيرة مجرد صدفة، ولكن يبقى سؤالان مهمان: أولهما من المستفيد من مقتل كل فئة من هؤلاء؟ والثاني هل هناك علاقة بين قتل الأوليغارش وقتل الجنرالات؟

أما السؤال الأول، فقد تكون أمريكا مستفيدة من مقتل الجنرالات هؤلاء، ولكن دفع بوتين مرتبات رفيعة من الجيش الروسي لساحة المعركة وكشفهم قد يكون مقصودا للتخلص من قسم من الصف الأول في الجيش الروسي وتقليل احتمالية انقلاب عليه، ولكن من جهة أخرى إن كانوا من الموالين لبوتين فإن تصفيتهم تعني إضعافا لموقفه وكذلك ترقية لوجوه جديدة في الجيش الروسي قد لا تكون على نفس مستوى الولاء.

أما قتل ثلة من الأوليغارش في هذه الفترة تحديدا فإنه بالتأكيد مرتبط بالعقوبات على روسيا وأخطبوط إدارة الأموال الروسية، والحكم يتطلب توفر معلومات استخبارية واقتصادية حول تشعبات العلاقات المالية الروسية الرسمية والسوداء.

في نهاية المطاف، فإن مجمل ما يحدث بعيدا عن الأضواء يشي ببشاعة هذه الأنظمة التي تتحكم في العالم ومقدار انغماس كل الأطراف في الخراب والدمار للبشرية جمعاء، وقد آن الأوان ليرى العالم نور حكم الإسلام ينبلج في هذا الظلام الدامس.

الاستفادة من «عصر المعلومات»

يُطلق على العصر الحاضر «عصر المعلومات»؛ لأنَّ المعلومة هي المحرك الأساسي الذي يتحكم في السياسة والاقتصاد وغيره، وتلعبُ وسائل الإعلام الخاصة (المطبوعة والإلكترونية) دوراً رئيسياً في عرض المعلومات التي تُمكّنها من تشكيل آراء الناس العامة، وفي الوقت نفسه تعتمد وسائل الإعلام الخاصة على توجيهات الدولة فيما يتعلق ببعض الأمور، مثل المبادئ المتعلقة بالمسائل الأمنية وفضح خطط الاستعمار. لذلك يجب على دولة الخلافة دعم وسائل الإعلام بقوة وقيادتها للعبِ دورها في رعاية شئون الناس، ونشر الدعوة الإسلامية إلى مختلف بقاع الأرض، ولأنَّ المعلومات من المسائل المهمة للدولة والدعوة إلى الإسلام، فإنَّ وسائل الإعلام ستتصل مباشرةً بالخليفة كجهاز مستقل عن أجهزة دولة الخلافة، كغيره من الأجهزة من مثل جهاز القضاء ومجلس الأمة.

وسائل الإعلام في الوقت الراهن، والاعتبارات السياسية

في الوقت الراهن، وبدلاً من كشف خطط الاستعمار ومحاسبة الحكام، يقوم الخونة في القيادة الباكستانية بالضغط على وسائل الإعلام الخاصة لدعم تنفيذ الخطط الغربية والتستر على خياناتهم، من خلال الابتزاز المالي بحرمان المؤسسات الإعلامية من القروض أو المنح ومن الدعايات الحكومية، ومن خلال نشر جموع من موظّفي الأجهزة الأمنية لتهديد أصحاب وسائل الإعلام الخاصة والصحفيين العاملين فيها وتخويفهم، حتى أجبر أكثرُ الإعلاميين صدقاً وصراحةً على كتم وجهات نظرهم، وتمييع الحقائق التي يقدمونها، أو حتى اللجوء إلى المنفى الاختياري. أمّا بالنسبة للإعلام الحكومي فإنَّ الخونة يستخدمونه كأبواق لهم لتأمين المصالح الأمريكية في البلاد، ونتيجة لذلك، ومع مرور الوقت، فقدت وسائل الإعلام الحكومية ووسائل الإعلام الخاصة مصداقيتها عند الناس، حتى اقتصر الناس في أخذهم للأخبار وتشكيلهم لآرائهم على وسائل التواصل الإلكترونية.

فيما يتعلق بنشر القيم، فإنَّ الخونة قد وجدوا في الإعلام وسيلةً مناسبةً لإغراق المجتمع في القيم المادية الفاسدة المستوردة من الغرب، ولتشجيع انتهاك أوامر الله سبحانه وتعالى، وإقامة علاقات غير مشروعة بين الجنسين وخلع رداء العفة، وكل ذلك باسم الحرية! ومنذ عهد مشرف والمستوى الأخلاقي لوسائل الإعلام ينحطُّ في المجتمع، إلى درجة تعرضت فيها وسائل الإعلام المحافظة إلى النبذ والمقاطعة.

النواحي الشرعية في إنشاء وسائل إعلامٍ ممنهجةٍ على أساسٍ قويّ

سوف تشرف دولة الخلافة على وسائل الإعلام الخاصة والحكومية وتدعمها حتى تتمكن من لعب دورٍ حيويٍّ في السعي لهيمنة الإسلام على العالم بأسره؛ فدور وسائل الإعلام الرئيسي هو تقديم الإسلام للعالم بشكل قويٍّ ولافتٍ للنظر، واستمالة الشعوب للدخول في الإسلام بعد دراسته والتمعن فيه، إضافة إلى ذلك فللإعلام دورٌ مهمٌ في تسهيل عملية ضمِّ البلدان الإسلامية تحت راية الخلافة.

كما ستهتم وسائل الإعلام (الحكومية والخاصة) بعرض الثقافةِ الإسلاميةِ المتعلقة بمختلف جوانب الحياة، ليكون النَّاس على بيّنةٍ من أمرهم، وستعمل وسائل الإعلام على فضح خطط الدول الاستعمارية التي استغلّت الناس وأغرقتهم في الذلّ والهوان، وفضح مبادئ وسياسات البلدان الّتي دمرت العالم ودعمت الصراعات في البلدان النامية وأشعلت الحروب الأهلية فيها لتأمين سيطرتها عليها.

أمّا دولياً، فإنَّ وسائلَ الإعلام ستبيّن حقيقة الدولة الإسلامية باعتبارها القيادة الفكرية المُثلى للبشرية جمعاء، وباعتبارها المشعل الذي يضيء طريق البشرية المظلومة من قبل الأنظمة الوضعية، ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.

الإشراف على وسائل الإعلام

إنَّ الإعداد والخبرة الواسعة لدى حزب التحرير يُمكّنه من الحكم بالإسلام في كافّة الميادين، فلدى حزب التحرير رؤيةٌ واضحةٌ تُؤهله للإشراف على وسائل الإعلام، وإدارة شئونها، ولديه الآن شبكةٌ عالميةٌ واسعةٌ من المكاتب الإعلامية منتشرةٌ في مختلف أنحاء العالم الإسلامي وغير الإسلامي، حيث توفّر هذه المكاتب لوسائل الإعلام المعلومات عن نشاطات الحزب، ووجهات نظره في مختلف المسائل، ولقد أنتجت هذه المكاتب وتبنّت مجموعةً واسعةً من الأساليب الإعلامية والثقافية، وقامت بإصدار أشرطةٍ مصورةٍ ومجلاتٍ وصحفٍ، وأنشأت العديد من المواقع الإلكترونية... وستستمر هذه المكاتب في العمل بالزخم نفسه بعد قيام دولة الخلافة الراشدة.

لقد تبنّى حزب التحرير في مقدمته للدستور، في المادة رقم 103: «جهاز الإعلام دائرة تتولى وضع السياسة الإعلامية للدولة لخدمة مصلحة الإسلام والمسلمين، وتنفيذها، في الداخل لبناء مجتمع إسلامي قوي متماسك، ينفي خبثه وينصع طيبه، وفي الخارج: لعرض الإسلام في السلم والحرب عرضاً يبين عظمة الإسلام وعدله وقوة جنده، ويبيّن فساد النظام الوضعي وظلمه وهزال جنده».

كما وردَ في كتاب «أجهزة دولة الخلافة» أنَّه عند إقامة دولة الخلافة «سيصدر قانون يبيّن الخطوط العريضة للسياسة الإعلامية للدولة وفق الأحكام الشرعية، تسير بموجبها الدولة لخدمة مصلحة الإسلام والمسلمين، وبناء مجتمع إسلامي قوي متماسك، معتصم بحبل الله، يشع الخير منه وفيه، لا مكان فيه لأفكار فاسدة مفسدة، ولا لثقافات ضالة مضللة، مجتمع إسلامي ينفي خبثه، وينصع طيبه، ويسبح لله رب العالمين».

إنَّ أمير حزب التحرير (العالم الجليل الشيخ عطاء بن خليل أبو الرشتة) كان - بالإضافةً إلى العديد من المسؤوليات التي تولّاها في الحزب على مدى عقود من الزمن - الناطقَ الرسميَّ باسم حزب التحرير في الأردن، أي إنّ لدى الشيخ عطاء بن خليل (حفظه الله) خبرةً ومعرفةً وثيقةً بالعمل في وسائل الإعلام، التي تُمكنه من الإشراف بكفاءةٍ على وسائل الإعلام المختلفة كخليفةٍ للمسلمين بإذنِ الله.

ستقوم دولة الخلافة بدعم وسائل الإعلام الخاصة على نطاقٍ واسعٍ وتوجيهها، كما ستقيّد عرض وسائل الإعلام للأخبار والأفلام الوثائقية المختلفة وعرضها للشئون الجارية، تقيد ذلك كله بالأحكام الشرعية؛ وسيتمّ التحقق من تقيُّد المنظّمات ووسائل الإعلام بالأحكام الشرعية والنظام الاجتماعي خلال نشرها للمعلومات.

أمّا بالنسبة لوسائل الإعلام الخاصة فواقعها أنّها مؤسسةٌ تجاريةٌ مؤهلةٌ للحصول على الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية من بيت مال الدولة مثلها مثل باقي الشركات التجارية الأخرى؛ فمن المعلوم أنَّ بعض الأمور الإعلامية - كإنشاءِ استوديوهات تلفزيونية وصحافية - تتطلب نفقات عالية، لذلك فإنَّ وسائل الإعلام ستكون بحاجةٍ إلى المساعدة على شكل منحٍ أو قروض غير ربوية.

إنَّ أيَّ إعلانٍ صادرٍ عن مؤسسات الدولة أو مؤسسات الممتلكات العامة يُمنح لوسائل الإعلام من دون امتيازات خاصة أو اعتبار للمحسوبية أو المحاباة، وسيتمّ تحديد المساحة أو الوقت الذي ستخصّصه الدولة لرسائل الخدمة العامة - ولا تتجاوزها إلا في حالات الطوارئ - لضمان السهولة واليسر في أداء وسائل الإعلام، وستنظّم الدولة تخصيصَ ترددات لبثّ وسائل الإعلام الإلكترونية، وستنظّم المنشورات المطبوعة حتى لا تتكرر أسماء المطبوعات، وكل هذه الوظائف تتطلب من إدارة وسائل الإعلام أن تكون مركزية.

المادة رقم 104:

«لا تحتاج وسائل الآعلام التي يحمل أصحابها تابعية الدولة إلى ترخيص، بل فقط إلى (علم وخبر) يرسل إلى دائرة الآعلام، يُعلم الدائرة عن وسيلة الآعلام التي أنشئت. ويكون صاحب وسيلة الآعلام ومحرروها مسئولين عن كل مادة إعلامية ينشرونها ويحاسَبون على أية مخالفة شرعية كأي فرد من أفراد الرعية».

لقد تبنّى حزب التحرير في مقدمته للدستور، في المادة رقم 104: «لا تحتاج وسائل الإعلام التي يحمل أصحابها تابعية الدولة إلى ترخيص، بل فقط إلى (علم وخبر) يرسل إلى دائرة الإعلام، يُعلم الدائرة عن وسيلة الإعلام التي أنشئت. ويكون صاحب وسيلة الإعلام ومحرروها مسئولين عن كل مادة إعلامية ينشرونها ويحاسَبون على أية مخالفة شرعية كأي فرد من أفراد الرعية».

المسائل الأمنية

أمّا فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، فإنَّ على وسائل الإعلام التقيّد بنشر المعلومات التي تصدر من قبل الخليفة بخصوص المسائل المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدولة كما هي بدون أيّ تغيير، مثل المسائل العسكرية ومتعلّقاتها، وأخبار التحركات العسكرية، وسير المعارك، والصناعات العسكرية...

10: من شوال 1443هـ/10ماي 2022م

حزب التحرير ولاية باكستان

المدير المسؤول: منصف المقدم
رئيس التحرير: حسن نوير
www.attahrir.info
المقر الاجتماعي: 17 نهج باب الخضراء - تونس
التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info
STAG